ما لك؟! وفروعه: أنماطه التركيبية ومقاصده الوظيفية
بحث في التركيب والدلالة

د. صديق محمود صديق النجولي*
smn02@fayoum.edu.eg

ملخص

ما لك وفروعه تعبير لغوي، له حضور واسع في كلام العرب، تتسم بنيته التركيبية بصياغة شكلية ثابتة، ذات قوالب مستقرة. قوامه الإفصاح عن حالات المتكلم النفسية، بنبرة انفعالية تلوِّن الخطاب بمعان انفعالية– نحو: الإنكار، والتعجب، والسخرية، والتوبيخ، والتبكيت، واللوم، والعتاب، والحث، والتعجيز– بقصد تنبيه المخاطب ليراجع نفسه.

وقد انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وثبت بأهم المصادر والمراجع. تناولتُ في المقدمة أهمية الموضوع، وأهدافه المرجوة، وخطته، ومنهجه. وتحدثت في التمهيد عن ماهية الأسلوب، وحقيقته، وأحكامه. أما المباحث الأربعة فتضافر المبحثان الأول والثاني على رسم معالم نظام التركيب في هذا الأسلوب، وتقصِّي صور بنائه وتأليف وحداته، وتحديد أنماطه التركيبية ومقاصده الوظيفية. واختص المبحثان الثالث والرابع بدراسة ظاهرتين تمثلان مظهرين من مظاهر الإشكال التركيبي في هذا الأسلوب، إحداهما: شغل "أنْ" ومدخولها لوظيفة الحال، والأخرى: وقوع المضارع المنفي بـ"لا" موقع الحال.

الكلمات المفتاحية: ما لك، أنماط، مقاصد، وظيفة، تركيب، دلالة.

* الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم -جامعة الفيوم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين الموحدين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فتركيب "ما لك" وفروعه من التعابير الانفعالية الوجدانية، التي تشكَّلت لغاية تداوليَّة، وطاقة تعبيرية، ووظيفة إبلاغية. ولقوة بنائه وتكاثر معانيه كان له حضور وفاعلية في كلام العرب؛ فكثر وروده في التراث العربي شعرًا ونثرًا، وظل يتداول على ألسنة الخاصة والعامة– سواء في المستوى الفني أو المستوى العادي– في مختلف العصور حتى يومنا هذا. فالمتتبع للنتاج الأدبي في العصر الحديث يجد أن الكُتَّاب والأدباء حريصون على استعماله في معجمهم اللغوي، ولن يعدم شيوع هذا الأسلوب في ثنايا أعمالهم الشعرية والنثرية، وفي محادثاتهم اليومية.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن هذا الأسلوب قد اكتسب بُعده التداولي من ارتباطه بالجانب الانفعالي المعبِّر عما يعتور النفس من مشاعر؛ كالإنكار، والتعجب، والسخرية، والتهكم، والتعريض، والتعجيز، وغيره. بالإضافة إلى مرونة هذا الأسلوب وحيويته المجتلبة من حيوية الحال، التي تنماز بأمرين: أحدهما: علاقتها المرنة مع بقية عناصر التركيب؛ حيث إنها تمثل بؤرة الاستفهام، و"المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهميةً أو الأكثر بروزًا في الجملة"(١)، والآخر: أنها لا تسلك شكلا موحَّدًا، بل تتنوع لتأخذ أشكالًا متعددة– نكرة ومعرفة، ومشتقة وجامدة، وجملة اسمية، وفعلية مضارعية وماضوية، وشبه جملة من جار ومجرور وظرف– يستثمرها المتكلم، فيما يتسق مع السياق؛ لأداء وظائف تواصلية وجمالية.

ولعلَّ ذلك ما دعاني إلى سبر غور خصائص هذا الأسلوب؛ وبيان نظامه الشكلي، واستكناه وظيفته النظمية، ورصد طاقاته التعبيرية، وتحديد دلالاته ومقاصده التبليغية، وعرض رؤى النحاة والبلاغيين والمفسرين وتصوارتهم

المختلفة في الكشف عن أبعاده الدلالية والتداولية، وتقصِّي حُجَجهم، ومناقشة ردودهم وتعقباتهم.

ولبلوغ هذا المرام اتبعت المنهج الوصفي في دراسة خصائص أنماط هذا الأسلوب، ومن ثَمَّ تحليلها وتفسيرها، مرتكزًا على المقولات النظرية للنحويين في استضاءة ملامح الأسلوب ودقائق معالمه، وبيان منهجيتهم في التعامل مع بعض الأنماط التي شذَّت عن القاعدة.

وقد انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وثبت بأهم المصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

–المقدمة: تناولت فيها أهمية الموضوع، وأهدافه المرجوة، وخطته، ومنهجه.

–التمهيد: تحدثت فيه عن ماهية الأسلوب، وحقيقته، وأحكامه.

–المباحث الأربعة: تضافر المبحثان الأول والثاني على رسم معالم نظام التركيب في هذا الأسلوب، وتقصِّي صور بنائه وتأليف وحداته، وتحديد أنماطه التركيبية ومقاصده الوظيفية. واختص المبحثان الثالث والرابع بدراسة ظاهرتين تمثلان مظهرين من مظاهر الإشكال التركيبي في هذا الأسلوب، وجاء ذلك منسوقًا ومفصَّلًا على النحو الآتي:

المبحث الأول: أركان الأسلوب وخصائصها التركيبية، وقد جاء في ثلاثة مطالب:

أحدها: "ما" الاستفهامية الإنكارية.

والثاني: لام "ما ل" بقية كلمة " بال".

والثالث: الحال ركن أصيل، لا يُستغنى عنه.

المبحث الثاني: أنماط الأسلوب ومقاصده الوظيفية، وقد اشتمل على مطلبين:

أحدهما: أنماطه التركيبية.

والآخر: مقاصده الوظيفية.

المبحث الثالث: ظاهرة شغل "أنْ" ومدخولها لوظيفة الحال، وهو موزع على مطلبين:

أحدهما: تعليلات النحاة لمنع مجيء "أنْ" وصلتها في موقع الحال.

والآخر: مذاهب النحاة في توجيه "أنْ".

المبحث الرابع: وقوع المضارع المنفي بـ"لا" موقع الحال.

ثم أعقب ذلك خاتمة، ذكرت فيها أهم النتائج التي انتهى إليه البحث.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

تمهيد:

"ما ل" صيغة استفهامية تفيد الإنكار التعجبي مما استُفهم عن علته[٢]، فإذا قيل: ما لك ساكتا؟! فهو إنكار للسكوت، على تقدير: أيُّ شيء يحق لك في هذه الحال؟![٣]، والمعنى: لِمَ سكتَّ؟[٤]. وهي صيغة قياسية يكثر دورانها في العربية، تتركب من "ما" التي فقدت خاصية الاستفهام، واكتسبت دلالة الإنكار باتصالها بـ "لام" الجر، وأصبحتا متلازمتين في الإنكار.

وبعبارة أخرى: جمدت هذه الصيغة –"ما ل"– في مجملها، فلم يعد يلحظ فيها الاستفهام، وخُلطت اللام مع "ما" كأنها منها، وشكَّلتا مركبًا تامًّا، يؤدي معنى نحويًّا وظيفيًّا شبيها بعمل الأفعال الناقصة، وهذا ما ذهب إليه الفراء، حيث جعل "ما ل" تعمل النصب في الاسم الظاهر بعدها مثلما تنصب كان وأظن؛ "لأنهن نواقص في المعنى"[٥].

وتختص بالدخول على الجملة الاسمية، هذه الجملة– في الغالب– يكون ركنها الأول– أعني المبتدأ– ضميرًا متصلًا. فالأصل في التركيب السابق قبل دخول "ما ل" هو: " أنت ساكت"، فأُنكر عليه السكوت، فقيل: ما لك ساكتا؟! وأما الخبر الواقع بعد "ما ل" فيكون منصوبًا على جعله حالًا من الضمير المتصل باللام، أو على اعتبار أنه خبر "ما ل"[٦]؛ لأن "الحال خبر في

المعنى"[٧]، كما في نحو: هذا عبد الله منطلقًا. قال سيبويه: " فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعول فيها ... فيصير الخبر حالًا، قد ثبت فيها، وصار فيها"[٨].

وقال أيضا: " هذا باب ما ينتصب لأنه حالٌ صار فيها المسئول والمسئول عنه، وذلك قولك: ما شأنُك قائمًا، وما شأن زيدٍ قائمًا، وما لأخيك قائمًا. فهذا حالٌ قد صار فيه، وانتصب بقولك: ما شأنُك، كما ينتصب قائما في قولك: هذا عبد الله قائما، بما قبله"[٩].

وأجاز الفراء مجيء الاسم المنصوب بعد "ما ل" معرفةً، بالقياس على باب كان وظنَّ؛ جريًا على نهج الكوفيين الذين ينصبون خبر "كان" والمفعول الثاني لـ "ظننت" على الحال، وإن كان معرفةً؛ لأنه قام مقام الحال[١٠]. قال الفراء: " تقول: مالك قائمًا ... فلا تبال أكان المنصوب معرفةً أو نكرةً، يجوز فى الكلام أن تقول: مالك الناظرَ في أمرنا، لأنه كالفعل الذي ينصب بكان وأظن وما أشبههما...ولا تقل: ما أمرك القائم، ولا ما خطبك القائم، قياسًا عليهن؛ لأنهن قد كثرن، فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل"[١١].

وأنكر الزجاج قول الفراء؛ لأن الموضع للحال، والحال لا تتعرف، واستدلَّ على ذلك بأنه: "لو جاز: ما لك القائمَ يا هذا، جاز أن يقول: ما عندك القائمَ، وما بِكَ القائمَ، وبالإجماع أن "ما عندك القائمَ" خطأ، فـ"مالك القائمَ" مثله، لا فرق في ذلك"[١٢].

ومما يقوِّي إنكار الزجاج التزام مجيء الحال في هذا التركيب نكرة[١٣]؛ حيث إني لم أجد شواهد حيَّة – فيما اطلعت عليه– تؤيد مقولة الفراء، وما يؤيده الاستعمال هو مجيء الاسم المنصوب نكرة في كل الأحوال إلا قول المرأة الصحابية: "وما لنا يا رسول الله أكثرَ أهل النار؟"[١٤].

وهو عند النحاة متأوَّل؛ حيث ذهب سيبويه إلى أن أفعل التفضيل المضاف الواقع حالًا يتعرف بالإضافة[١٥]، ولكن يُؤوَّل بنكرة، كما هو الشأن في المعارف

المتضمنة أحوالا، نحو: جلس وحده، ورجع عوده على بدئه، وفعل ذلك جهدَه وطاقتَه، والمعنى: جلس منفردًا، ورجع عائدًا، وفعل جاهدًا ومطيقًا[١٦]. وذهب ابن السَّراج وأبو علي الفارسي وغيرهما إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، فلا يتعرفُ بالإضافة[١٧]. وأجاز ابن مالك أن يكون أفعل التفضيل مفعولًا به ثانيًا، على اعتبار أن الأصل: وما لنا نرانا أكثرَ أهل النار، "فحذفت؛ لأنها قالت ذلك بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم: "تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار"، والرؤية هنا كانت بصرية، فضمنها معنى العلم، فتتعدى إلى مفعولين"[١٨]. وذهب النووي إلى أن " أكثر" منصوب على الحكاية[١٩].

المبحث الأول: أركان الأسلوب، وخصائصها التركيبية

تتسم البنية التركيبية لهذا الأسلوب بصياغة شكلية ثابتة، ذات قوالب مستقرة، نلمح فيها– في الغالب– أربعة عناصر رئيسة: "ما" الاستفهامية الإنكارية، يتلوها لام جر، تتصل بضمير أو اسم ظاهر، ثم تختم بحال.

المطلب الأول:" ما" الاستفهامية الإنكارية

استُعملت "ما" دون غيرها من أدوات الاستفهام في هذا الأسلوب؛ لأنها نكرة[٢٠]، موغلة في الإبهام، حتى إنها "تقع على كل شيء"[٢١]، وتقع كذلك على "ما ليس بشيء، ألا ترى أنك تقول:" إن الله عالم بما كان، وبما لم يكن"، وما لم يكن معدوم، والمعدوم ليس بشيء"[٢٢].

ويُضاف إلى ذلك أيضًا أن اتساع بنائها بمدة الألف في آخرها يوافق اتساع معناها؛ للتعبير عن أدق الانفعالات، وأعمق الخلجات، يقول ابن قيم الجوزية: " لا تخلو من الإبهام أبدًا؛ ولذلك كان في لفظها ألف آخرة، لما في الألف من المد، والاتساع في هواء الفم، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس"[٢٣]. ولعلَّ هذا –أعني الإبهام– هو ما منحها باعث الإنكار التعجُّبي؛ لأن الشيء إذا كان مستغلقًا مبهمًا؛ كان أفخم لمعناه، أعظم في النفس؛ لتشوقها إليه، ولاحتماله أمورًا كثيرة[٢٤].

هذه الإمكانات تجعل "ما" "مثالًا للتقديرات المعنوية والتصورات الذهنية، مما يقربها من المعرفة، ويمنحها حق الوقوع في موقع المبتدأ، وتأدية دلالاته، وتحمُّل التزاماته ومهامه"[٢٥]. وهذا ما اقتضى لـ"ما" دون غيرها أن تكون أحد مكونات هذا الأسلوب، لتفيَ بمتطلباته في الأداء والمعنى.

المطلب الثاني: لام "ما ل" بقية كلمة "بال"

اللام في "ما لك لا تفعل" جارة، تتعلق "بما يتعلق بالمستفهَم عنه من معنى الفعل"[٢٦]، والتقدير: أي شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل[٢٧]. وهذا هو

المعتمد في كتب اللغة والنحو إلا ما ذهب إليه ابن خالويه[٢٨] وعلم الدين السخاوي[٢٩] من أن اللام زائدة. أما من حيث الترتيب، فقد ذهب بعضهم إلى أن اللام في "ما ل" نُقلت عن أصلها، وأُخِّرت عن "ما"، والأصل: (لِمَ)، "واللام لا تقوم بنفسها إلا مضافة إلى شيء، فلما تأخرت هاهنا أضافوها إلى الاسم المستفهم عنه، فقالوا: مالك قائمًا؟ بمعنى: لِمَ قمت؟ أو لِمَ أنت قائم؟"[٣٠].

ولكنِّي أميل إلى القول بأن اللام في "ما لك" وفروعه بقيةُ كلمة "بال"، التي حُذف مقطعها الأول "با"، والأصل: "ما بالك"، ولكن لكثرة استعمال هذا التركيب اعتُبر كالكلمة الواحدة، فتخففوا فيه؛ نظرًا لتتابع مقطعين متوسطين مفتوحين، هما: "ما"، "با"، فحُذف المقطع الثاني، وبقيت اللام دالة على الأصل، وظل التركيبان الأصل والفرع يدوران في الاستعمال. ويدعم هذا الزعم، ويقويه، أمور، أهمها:

(١) أن الصياغة التركيبية للأسلوبين واحدة، نحو: ما بالُك واقفًا؟! وما لَك واقفًا؟! فضلًا عن تطابق الوظيفة التعبيرية للأسلوبين، وهي الإنكار التعجبي. وهذا يعني أن لجوء المتكلم إلى الاستغناء عن بعض أجزاء الكلمة لا يضرُّ، طالما أن ذلك لا يؤثر في الدلالة تأثيرًا يجعل الاقتصاد في المجهود أمرًا يضر أكثر مما يفيد[٣١]، ودليل ذلك أمران:

أحدهما: الجمع بين الأسلوبين في سياق واحد، كما في قوله[٣٢]:

مـا لَـكَ لا تَنْـبَحُ يـا كَلْـبَ الـدَّوْمْ قَـدْ كنـتَ نَبَّاحًـا فمـا بـال اليَـوْمْ؟

وقول أبي العتاهية[٣٣]:

مـا بـالُ نفسِـك بالآمـال مُنخَدعـهْ ومَـا لَهـا لا تُـرى بـالوَعْظِ مُنتفِعـهْ

والآخر: أن النحاة جمعوا بين الأسلوبين في أحكام الصياغة والدلالة. قال الفراء: "وجه الكلام فى قولك: ما لك؟ وما بالك؟ وما شأنك: أن تنصب فعلها إذا كان اسمًا، وترفعه إذا كان فعلًا أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف"[٣٤]. وقال

أيضا:"ومثل ما ل، ما بالك، وما شأنك، والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك سهل كثير"(٣٥)،

وقال الخليل: "والنصب بخبر ما بال وأخواتها قولهم: ما بال زيد قائمًا، وما لك ساكتًا، وما شأنك واقفًا"(٣٦).

وذكر ابن مالك: " أن ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال: إذا أوقعت ما "بال"، وما "شأن"، و"ما ل" على اسم مضمر، ثم عطفت عليه باسم ظاهر، كان الوجه في المعطوف النصب والخفض"(٣٧).

وقال ابن عقيل: " والنصب عند الأكثر في نحو: ما لك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا، وذلك كل جملة آخرها واو مع، وأولها ما الإنكارية، قبل ضمير مجرور باللام كالأول، أو الشأن كالثاني، ونحوهما نحو: ما بالك وزيدًا"(٣٨).

(٢) أن العرب تميل إلى توفير الجهد في نطق أصوات اللغة، وتجنب صعوبة الأداء(٣٩)؛ "وتقليل الكثير إذا عُرف معناه"(٤٠)، وبخاصة فيما شاع استعماله على الألسنة؛ لأن "كل كثير مستثقل، وإن خف"(٤١)، وهم لما شاع تداوله أشد تغييرا(٤٢). قال سيبويه: "الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"(٤٣). وقال ابن جني: "وإذا كثر استعمال الحرف حسن فيه ما لا يحسن في غيره من التغيير والحذف"(٤٤).

وهذا التطور الحاصل في صيغة "ما بالك" قد خضع لقانونين: أحدهما: قانون الشيوع، والآخر: قانون الاقتصاد في المجهود العضلي(٤٥). حيث يشيع في لفظة "بال" مصاحبتها لـ"ما" الإنكارية، فلما كثُر استعمالها استُثقل في النطق توالي مقطعين متوسطين مفتوحين – هما "ما"، و"با"– لأن العربية كما تكره تتابع المقاطع القصيرة؛ "لما تسببه من توتر وإجهاد للناطق، فإنها تكره تتابع المقاطع المتوسطة المفتوحة؛ لأنها تسم الصيغة بالضعف والوهن، ومن هنا قلَّت الأبنية التي تتوالى فيها مثل هذه المقاطع، مثل: فاعال، وفوعال، وفيعال، وفاعول،

ومعظمها معرَّب، نحو: هامان، ودولاب، وديباج، وقارون"(٤٦).

وعلة ذلك أن للكلمة العربية نسيجًا متناسقًا يجمع بين القوة والضعف؛ ولهذا تألَّفت– في أغلب الأحيان– من المقاطع القصيرة والمتوسطة بنوعيها؛ حيث إن "المقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة، بسبب تتابعها السريع، في حين تمثل المقاطع المتوسطة المفتوحة عنصر التخلخل والضعف في الصيغة؛ وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بين المقطع المتوسط المفتوح والمقطع الذي يليه"(٤٧).

ومن ثم حُذف المقطع الثاني "با" كله، ولم يُكتف فيه بحذف الألف؛ وذلك للتخلص من صعوبة تتابع المقاطع القصيرة المغلقة المجهدة للنطق في "ما بَلُكَ"، وبقيت اللام في "ما لك" دالة على المقطع المحذوف. وهذا النوع من الحذف لا يُقاس عليه، لأنه لا يكون إلا لمجرد التوسع في اللغة، والتخفيف، والاختصار، بلا علة تصريفية أو إعلالية اقتضته؛ ولذلك يسمى عند الصرفيين حذفًا اعتباطيًا(٤٨).

وهذا التطور قديم؛ لأن وجود الصيغتين في القرآن الكريم وفي الشعر العربي الجاهلي يعني أن هذا التغيير قد شق طريقه إلى العربية الفصحى مع الأصل. قال ابن الدهان: "ذهب الأخفش إلى أن ما غُير لكثرة استعماله، إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لا بد من استعماله، فابتدؤوا بتغييره، علمًا بأن لا بد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره"(٤٩). وقال ابن فلاح: "ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها"(٥٠).

وإذا كان الأمر كذلك، أعني بقاء الأصل والفرع في العربية الفصحى جنبًا إلى جنب، فإن لغة الكلام اليومي قد غلَّبت الصيغة المتطورة، فلا تكاد تسمع الأصل إلا على ألسنة الأدباء والمثقفين.

(٣) حذف سائر حروف الكلمة إلا حرفًا واحدًا، كما في " بال"، له نظائر

كثيرة في اللغة، يمكن تفسيرها في ضوء العلاقة بين كثرة الاستعمال والخفة على اللسان، ومن أمثلته:

أ. حذف معظم كلمة " أَيْم" المضافة إلى لفظ الجلالة " الله"، والإبقاء على الميم في قولهم: " مُ الله"، قال سيبويه: "واعلم أن بعض العرب يقول: مُ الله لأفعلن، يريد: أيم الله، فحذف حتى صيرها على حرف"(٥١).

ب. حذف عين "شيء" ولامه في قولهم: أيشٍ، وبقيت فاؤه، والمراد: أي شيءٍ(٥٢)، قال ابن درستويه: "إنما غيروه عن الأصل والصواب؛ لأنه كلام يكثر استعماله، وقد اجتمعت فيه ياءات وهمزات، فخففوه، فحذفوا حرف الإعراب من "أيٍّ" مع إعرابه، وحذفوا الهمزة من آخر شيء، ثم حذفوا الياء التي قبل التنوين؛ لاجتماع الساكنين، فصار أَيْشٍ"(٥٣).

جـ. ذهب الكوفيون إلى أن لام الاستغاثة بقية "آل"، وأن أصل "يا لَزيد" هو: "يا آل زيد"، فحذفت للتخفيف همزة آل، ثم حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين(٥٤)، ودليلهم فتحها؛ " لأن لام الجر لا تفتح إلا مع المضمر، وليس هذا بمضمر "(٥٥).

د. السين في مذهب الكوفيين مقتطعة من "سوف"، واختاره ابن مالك؛ لأنه أبعد عن التكلف(٥٦)، ودليلهم "أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل: "سو أفعل"، فحذفوا الفاء، ومنهم من قال: "سف أفعل"، فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال"(٥٧).

هـ. الميم المشددة من "اللهمَّ" في مذهب الفراء وآخرين بقية كلمة، والأصل: "يا الله أمنا بخير"(٥٨)؛ فكثرت في كلامهم، واشتهرت في ألسنتهم، فحذفوا بعض الكلام تخفيفا(٥٩).

وجدير بالذكر هنا أن وجهة النظر الحديثة تتلاقى مع ما ذهب إليه علماؤنا الأوائل. يقول د. رمضان عبد التواب: "فمن الحقائق المقررة عند المحدثين من

علماء اللغة أن كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ، وتجعلها عرضة لقص أطرافها، تماما كما تبلى العملات المعدنية والورقية، التي تتبادلها أيدي البشر"(٦٠). وهذا يعني أن القدماء أدركوا أن اللغة كائن حي، تتغير مفرداتها وتتطور أساليبها بحسب استعمال متكلميها.

(٤) الأسلوب المتطور "ما لك" لا يأتي لمجرد التخفيف فحسب، وإنما قد يُلجأ إليه رغبة في إبراز غرض دلالي، لا يُتوصل إليه بالأصل "ما بالك".

وهذا ما لحظه ابن القيم في فائدة حذف لام يد، ودم، وغد، في قوله: " المشهور عند النحاة أن حذف لام يد، ودم، وغد، وبابه حذف اعتباطي لا سبب له؛ لأنهم لم يروه جاريًا على قياس الحذف، وقد يظهر فيه معنى لطيف، وهو أن الألفاظ جُعلت قوالب للمعاني ومكاسي لها، تزيد بزيادتها، وتنقص بنقصانها، وهذه الألفاظ أصلها المصادر الدالة على الأحداث... فلما زُحزحت عن أصل موضوعاتها، وبقى فيها من المعنى الأول ما يُعلم أنها مشتقة منه، حُذفت منها لاماتها بإزاء ما نقص من معانيها، ليكون النقص في اللفظ موازيا للنقص في المعنى، فلا يستوفى حروف الكلمة بأسرها إلا عند حصول المعنى بأسره"(٦١).

وهذا الملحظ يمكن توظيفه هنا، فالمتأمل في الآيات الكريمة، التي احتوت على "ما ل"، يجد أنه لا يراد به الاستفهام الحقيقي، وإنما يُؤتى به لأغراض متعددة يقتضيها المقام– وسيُبين ذلك في موضعه من الدراسة إن شاء الله– نحو: الإنكار، والتعجب، والتوبيخ، والتهكم، والتحقير، والتجهيل، والطلب، والعتاب، وهذه المقامات يناسبها الإيجاز والإسراع لا الإسهاب والتطويل. وذلك بخلاف الآيتين الكريمتين اللتين ورد فيهما الأسلوب الأصل "ما بال":

(أ) قال تعالى:{وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ}[يوسف: ٥٠].

(ب) قال تعالى:{قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى}[طه:٤٩-٥١].

فسياق الآيتين يناسبه طول الكلام، والتأنِّي في الأداء، والهدوء في النطق؛ لأن الاستفهام فيهما حقيقي. في الآية الأولى أَبَى يوسفُ عليه السلام الخروج من السجن؛ لأنه يريد أن يثبت براءته أمام الملك، وهذا الموقف يتطلب التأنِّي، والتَّثبت، واستقصاء الحقيقة، والنظر في أمره؛ هل سجن بحق أو بظلم؟ فلذلك ناسبه الأسلوب الأصل.

قال ابن عاشور: "وهذه حكمة عظيمة، تحق بأن يؤتسى بها... وهي راجعة إلى التحلي بالصبر حتى يظهر النصر"(٦٢)؛ لأن يوسف عليه السلام قد " تأنَّى وتثبت في إجابة الملك، وقدَّم سؤال النسوة؛ ليظهر براءة ساحته عما قرف به وسجن فيه؛ لئلا يتسلق به الحاسدون إلى تقبيح أمره عنده، ويجعلوه سلمًا إلى حط منزلته لديه"(٦٣). ولذلك قال ابن عباس –كما ورد في تفسير الطبري–: " لو خرج يوسف، يومئذ، قبل أن يعلم الملك بشأنه، ما زالت في نفس العزيز منه حاجَةٌ! يقول: هذا الذي راود امرأته"(٦٤).

أما في الآية الثانية فقد جاء التركيب في إطار مناظرة دارت بين موسى عليه السلام وفرعون: {قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى}[طه: ٤٩ – ٥٢]، على الرغم من " أن فرعون كان شديد القوة، عظيم الغلبة، كثير العسكر... لم يشتغل معه بالبطش والإيذاء، بل خرج معه في المناظرة؛ لما أنه لو شرع أولًا في الإيذاء، لنسب إلى الجهل والسفاهة، فاستنكف من ذلك"(٦٥). وشرع في المناظرة سائلا: فمَنْ ربكما يا موسى؟ فأجابه موسى بجواب مسكت: "رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى". وهنا انتقل فرعون إلى سؤال آخر:"فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى"، وذلك على سبيل المماطلة والروغان عن الاعتراف بما أجاب به موسى؛ خوفًا من أن يبدو أمام قومه أن موسى قد تغلب عليه بالحجة(٦٦).

ومن ثم، فالمقام يقتضي التفصيل، والإطالة، لا الإسراع، وهذا ما يناسبه

طول الكلام؛ لأن كلًّا منهما يسوق أدلته، ويشحذ فكره؛ ليفحم خصمه؛ ويثبت حجته.

(٥) وردت اللام في الرسم القرآني أربع مرات – من أصل تسع وعشرين مرة– غير متصلة بالاسم بعدها، مخالفة لأوضاع الخط العربي. وهذا دال على أن هذه اللام ليست حرف جر؛ لأن لام الجر لم ترد قطُّ منفصلة عن مجرورها في شواهد اللغة، ولم يُشر إلى ذلك أحد من علماء اللغة، ولعلَّ هذا ما يدعو إلى القول بأنها بقية "بال"، كما في قوله تعالى:

–{فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا}[النساء: ٧٨].

–{وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا}[الكهف: ٤٩].

– {وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ}[الفرقان: ٧].

– {فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ}[المعارج: ٣٦].

فاللام لو كانت جارة لاتصلت باسمى الإشارة والموصول، ولكنها عُوملت معاملة الاسم، فقطعوها عما بعدها، كما قطعوا "بال" عما بعدها. ومما يرجح ذلك أنه قد رُوي عن بعض القراء الوقف على اللام(٦٧)، "واختُلف في ذلك عن الكسائي، فرُوي عنه الوقف على "ما" وعلى اللام، ووقف الباقون على اللام منفصلة"(٦٨).

أما بقية الآيات الكريمة(٦٩)– وعددها خمس وعشرون– فقد وردت اللام فيها متصلة بالمضمر بعدها. وهذا أمر تستوي فيه اللام و"بال"، نحو قوله تعالى: {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[البقرة: ٢٤٦]، وقوله سبحانه: {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[النساء: ٧٥].

(٦) إذا كانت هذه اللام بقية كلمة "بال" المعربة، نحو: ما بالُك واقفا؟! فلِمَ بُنيت على الفتح في "ما لَك" وفروعه وعلى الكسر في حال اتصالها بالاسم الظاهر؟ يمكن الإجابة عن هذا التساؤل– في ضوء ما اعتلَّ به النحويون لبيان

علة بناء بعض كلمات اللغة- أنها صارت بعض كلمة، وبعض الكلمة مبنيٌّ، غير مستحق للإعراب، أو لأنها صارت كالحرف "الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره"(٧٠).

قال ابن الشجري في تعليل بناء "إذ، وإذا" إنهما: "احتاجا إلى إضافة توضح معنييهما، فأشبها بذلك بعض كلمة، وبعض كلمة لا يستحق إعرابًا"(٧١).

وقال ابن الخشاب: "إنما بُنيت الأسماء المركبة؛ لأن الأول يتنزَّل من الثاني منزلة بعض الكلمة من بعضٍ، وكذلك الثاني من الأول؛ وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، إنما تستحقه الكلمة بأسرها إن كانت مما يعرب"(٧٢). وبيَّن في موضع آخر علة بناء الأسماء الموصولة " بأنه لما كانت الصلة تتمةً له، وهو لا يغني في الدلالة على ما تحته دونها، كان كبعض الاسم، فتنزل منزلة "جع" من جعفرٍ أو "عم" من عمروٍ؛ وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، وإذا لم يستحق الإعراب كان مبنيًّا"(٧٣).

وعلَّل ابن يعيش البناء في "قَبْلُ" و"بَعْدُ" ونحوهما من الظروف بأن "المضاف إليه من تمام المضاف، فإذا قُطع عنه، فكأنه قد بقي بعض الاسم، وبعضه لا يستحق الإعراب، فقام البناء فيه مقام العوض"(٧٤). واعتل أيضا بالعلة نفسها، في بيانه سبب بناء الضمائر، بقوله: " المضمر كالجزء من الاسم المظهر، إذ كان قولك: "زيد ضربته" إنما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالًا عليه... فكان لذلك كجزء من الاسم، وجزء الاسم لا يستحق الإعراب"(٧٥).

من خلال هذه النقول يمكن تعليل بناء اللام في "ما ل" بأنه حرف أشبه لام الجر؛ لأنه بقية كلمة لزمت الإضافة في هذا التركيب "ما بال كذا". وهذا يعني أن اللام – حينئذ- حرف مختص بالاسم، فحقه أن يعمل الجر كحروف الجر(٧٦)؛ ولذلك "بنوه على حركة؛ لأنهم لما نقلوه من الإعراب إلى البناء، لم يكونوا ليبنوه على أضعف وجوه البناء، فيسووا بينه وبين ما بُني في أصل وضعه كـ: مَنْ وكمْ"(٧٧).

ومن ثم بُنيت اللام على الفتح مع الضمائر عدا ياء المتكلم، بُنيت معها ومع الاسم الظاهر على الكسر – تماما كما هو الشأن في لام الجر[٧٨]–: ما لَنا، ما لَك، ما لَكم، ما لَهم، ما لَها، مالِي، ما لِهذا، فما لِهؤلاء، فما لِلذين...

المطلب الثالث: الحال ركن أصيل، لايُستغنى عنه

لا يخلو أسلوب "ما لك" وفروعه من حال كاشفة للإبهام الموجود في "ما ل"، ومبيِّنة للمستفهَم عنه، ولازمة لصحة المعنى. فلا يتم الكلام بدونها[٧٩]؛ لأنها مرتكز الحديث، ومناط التعجب، وبؤرة الاهتمام[٨٠]، يقول ابن عطية: "هي المقصد وفيها الفائدة، كما تقول: جاء زيد راكبًا، وأنت قد سُئلت هل جاء ماشيًا أو راكبًا؟"[٨١].

وبعبارة أخرى: يتوقف عليها مراد المتكلم؛ لأن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عنها[٨٢]، نحو: ما لك قائما؟! فـ"قائما" حال، ولا بدَّ من ذكرها؛ لأن الفائدة بها منعقدة[٨٣]، وبحذفها يفقد التركيب قيمة معنوية ودلالية؛ لارتباطها بالإنكار والتعجب من المستفهَم عنه، كما يشوبه الغموض والنقصان؛ لأنها تكشف عن خبر وفائدة، لن تعلم في حال عدم ذكرها.

ولذلك عُدَّت هنا من الفضلات التي لا يتم الكلام إلا بها[٨٤]؛ إذ ليس المقصود بـ "الفضلة" أنه يصح الاستغناء عنها من حيث المعنى، وأنها من فضول الكلام، وإنما هي ما تجيء بعد أن تستوفي الجملة ركنيها من المسند والمسند إليه[٨٥]. وقد بيَّن ابن مالك خصوصية مجيء الحال ركنًا، في قوله: " وإنما كان الحال جديرًا بوروده مشتقًّا وغير مشتق، ومنتقلًا وغير منتقل؛ لأنه خبر في المعنى، والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقًّا وجامدًا، ومنتقلًا ولازمًا، فكان الحال كذلك"[٨٦].

وآية ذلك أن سيبويه كثيرًا ما يسمي الحال خبرًا، يقول سيبويه: " هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا"[٨٧].

ومن ذلك يتبين أن الحال في هذا الأسلوب بمنزلة العمدة في تتمة المعنى الأساسي، ولو لم تكن مسندًا أو مسندًا إليه؛ لأن "كل ما لا يُستغنى عنه في الكلام فهو عمدة في ذلك الكلام"(٨٨). يقول ناظر الجيش: "الحال جائزة الحذف في الأصل لكونها فضلة، ثم إنه قد يعرض لها ما يجعلها بمنزلة العمد، كما يعرض لغيرها من الفضلات، وحينئذ يمتنع الحذف، وذلك أمران: أحدهما: نيابتها عما لا يُستغنى عنه، كالتي سدَّت مسد الخبر، وكالواقعة بدلا من اللفظ بالفعل. الثاني: توقُّف فهم المراد على ذكرها"(٨٩).

أمَّا ما جاء من شواهد لم تذكر فيها الحال، فليس هذا استغناءً عنها؛ بل إنها مقدرة لدلالة الكلام عليها، والمقدر –كما يقول أصحاب المعاني– في حكم المذكور(٩٠). ومن الحال المقدرة:

– قوله تعالى: {مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ}[التوبة: ٣٨]. قال أبو حيان: "والأظهر أن يكون التقدير: ما لكم تتثاقلون إذا قيل لكم انفروا، وحذف لدلالة اثاقلتم عليه"(٩١).

– وقوله تعالى: {قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}[يونس: ٣٥]. الحال في قوله تعالى: "فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ" محذوفة؛ وذلك لأن النحاة اشترطوا في جملة الحال أن تكون خبرية(٩٢)، والتقدير: "فما لكم تحكمون هذا الحكم، كيف تحكمونه"؛ لما دل عليه الاستفهام من "كون ما حكموا به منكرًا يحق العجب منه"(٩٣). وذهب آخرون إلى أن الاستفهام " كيف تحكمون" في موضع نصب على الحال، على الحمل على المعنى؛ لأن المراد به الخبر، أي: قد حكمتم بالباطل(٩٤).

– وقوله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا}[الزلزلة: ١ – ٣]. والتقدير: ما لها زُلزلت هذه الزلزلة الشديدة، ولفظت ما فيها من الأثقال(٩٥).

وقول متمم بن نويرة اليربوعي(٩٦):

تقول ابنةُ العَمرِيِّ: ما لَكَ بعدما أراك قديمًا ناعمَ الوجهِ أفرعا

فقلت لها: طولُ الأسى إذ سألتِني ولوعةُ حُزْنٍ تترك الوجهَ أسفعا

أي: ما لك مهموما؟!

وقول جرير(٩٧):

قال العَوَاذِلُ:ما لِجَهْلِكَ بعدما شاب المفارق واكتسَيْنَ قَتِيرا

أي: ما لجهلك قد قبح. والمراد بالجهل هنا الصِّبا والغزل.

المبحث الثاني: أنماط الأسلوب ومقاصده الوظيفية

إذا تتبعنا أنماط هذا الأسلوب وقيمه الوظيفية، في سياقاته المختلفة، تتبُّعًا تاريخيًّا، سنجد أن الحال هي المتحكمة في بلورة أنماطه ودلالاته الوظيفية؛ ذلك لأن الحال –كما اتضح فيما سبق– تنعقد بها الفائدة، ولاتلزم طريقة واحدة في الأداء.

المطلب الأول: أنماطه التركيبية

شاع هذا الأسلوب في جميع عصور اللغة العربية، ولكنِّي قد اقتصرت في الشعر على شاهد أو شاهدين لكل نمط من أنماط هذا الأسلوب في أربعة أعصر: الجاهلي والإسلامي والأموي والعباسي؛ خشية الإطالة فيما ينوب عنه الإيجاز.

النمط الأول: الحال مفردة: نحو قوله تعالى:

–{فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا}[النساء: ٨٨]. الحال بمعنى المشتق؛ لأن المعنى: ما لكم منقسمين فى شأنهم فرقتين(٩٨).

– {فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ}[المدثر: ٤٩].

– {فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ}[المعارج: ٣٦].

– ومن ذلك حديث ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لابن عباس: "يَا بُنَيَّ، ما لك شَعِثًا رأسُك؟"(٩٩).

ومن شواهده في الشعر قول ساعدة بن عجلان(١٠٠):

فما لَكَ إذ مررتَ على حُنَينٍ كَظيمًا مِثلَ ما زَفَرَ اللَّهِيدُ

وقول الأعشى(١٠١):

قالت قُتَيلَةُ ما لِجِسمِكَ سايِئًا وأرى ثِيابَكَ بالِياتٍ هُمَّدَا

وقول العباس بن مرداس(١٠٢):

أكليبُ مالكَ كلَّ يوم ظالما؟ والظلمُ أنكدُ وجهُه ملعونُ

وقول جرير[١٠٣]:

قالت جعادة:ما لجسمك شاحبا؟ ولقد يكون على الشباب نضيرا

وقول ليلى بنت طريف[١٠٤]:

أيا شجر الخابور ما لك مورقا؟ كأنك لم تجزع على ابن طريف!

النمط الثاني: الحال جملة فعلية مثبتة، نحو قوله تعالى:

– {مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ}[التوبة: ٣٨].

–{وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ}[الفرقان: ٧].

–{وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ}[غافر: ٤١].

ومن شواهده، في الشعر، قول طرفة بن العبد[١٠٥]:

فما لي أَراني وابنَ عَمِّيَ مالِكًا متى أَدنُ مِنهُ يَنأَ عَنّي وَيَبعُدِ

وقول أبي ذؤيب الهذلي[١٠٦]:

ما لي أَحِنُّ إذا جِمالُكِ قُرِّبَت وأَصُدُّ عنكِ وأنتِ مِنِّي أَقرَبُ

وقول عمر بن أبي ربيعة[١٠٧]:

ما لي أَرى حُبَّ البَرِيَّةِ كُلِّها عندي يَبيدُ وحُبُّكُم يَتَجَدَّدُ

وقول العباس بن الأحنف[١٠٨]:

فما لكَ تَهجُرُني ظالِمًا وتُغضِبُني ثُمَّ لا تَحذَرُ

النمط الثالث: الحال جملة فعلية منفية بـ " لا"، وفيه صورتان:

إحداهما: إنكار حال واقعة، نحو قوله تعالى:

–{فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا}[النساء: ٧٨].

–{قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ} [يوسف: ١١].

–{وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا}[الكهف: ٤٩].

-{وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ} [النمل: ٢٠].
-{مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ بَلْ هُمُ الْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ} [الصافات: ٢٥، ٢٦].
-{فَرَاغَ إِلَى آلِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ}[الصافات: ٩١، ٩٢].
-{وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ} [ص: ٦٢].
-{وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُم} [الحديد: ٨].
-{مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا} [نوح: ١٣].
-{فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُون} [الانشقاق: ٢٠].

- ومن شواهدها في الشعر قول قبيصة بن النصراني(١٠٩):

ومـــا للعـــين لا تبكـــي لحَـــوطٍ وزيـــد وابـــن عمهمـــا ذُفَـــافِ

وقول الخنساء(١١٠):

أَلا مـــــا لِعَينِـــــك لا تَهجَـــــعُ وتَبكِـــي لـــوَ أنَّ البُكـــا يَنفَـــعُ

وقول جميل بثينة(١١١):

فمـا لَـكِ لَمَّـا خَبَّـرَ النـاسُ أَنَّنـي غَـدَرتُ بظهـرِ الغَيـبِ لَـم تَسَـلِيني

وقول الفرزدق(١١٢):

فمـا لـكَ لا تَعُـدُّ بَنـي كُلَيـبٍ وتَنـدُبُ غَيـرهُم بِالمَـأثُراتِ

والأخرى: إنكار الوقوع، والحال هنا منفية والمراد إثباتها، نحو قوله تعالى:

- {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ} [المائدة: ٨٤].
- {وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [يس: ٢٢].
- ومن شواهدها في الشعر قول حسان بن ثابت(١١٣):

يَقـولُ رِجـالٌ مـا لحَسَّـانَ باكِيًـا وما لِيَ لا أَبكي على المعشَرِ الزُّهْرِ

وقول تميم بن أبي مقبل(١١٤):

ومـا لـيَ لا أبكـي الـديار وأهلهـا وقـد حَلَّهَـا رُوَّادُ عَـكَّ وحميـرا

النمط الرابع: الحال جملة فعلية منفية بـ " لا" مصحوبة بـ" أن"، وفيه صورتان:

إحداهما: إنكار حال واقعة، نحو قوله تعالى:

-{وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} [الأنعام: ١١٩].

-{قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ} [الحجر: ٣٢].

-{وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[الحديد: ١٠].

(٢): إنكار الوقوع، والحال هنا منفية والمراد إثباتها، نحو قوله تعالى:

- {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا}[البقرة: ٢٤٦].

- {وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [الأنفال: ٣٤].

- {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا} [إبراهيم: ١٢].

- ومن ذلك حديث حاطب بن أبي بلتعة أنه قال: "يا رسول الله، ما لي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله؟"(١١٥).

- وحديث جابر بن عبد الله: " قلت لعطاء: أترى حقا على الإمام الآن: أن يأتي النساء فيذكرهن حين يفرغ؟ قال: "إن ذلك لحق عليهم وما لهم أن لا يفعلوا"(١١٦).

- وحديث عبد الرحمن بن أبي بكر أنه قال: "نزل علينا أضياف لنا، قال: وكان أبي يتحدث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل... قال: فقال أبو بكر: فوالله، لا أطعمه الليلة، قال: فقالوا: فوالله، لا نطعمه حتى تطعمه، قال: فما رأيت كالشر كالليلة قط، ويلكم، ما لكم أن لا تقبلوا عنا قراكم"(١١٧).

ونحو قول الفرزدق(١١٨):

وما لَكَ أَلّا تَملأ الأَرضَ رحمةً وأنتَ ابنُ مَروانَ الهُمامِ وهاشمِ

وقول يحيى بن نوفل اليمانى(١١٩):

تقول هُشَيْمةُ فيما تقول مَلِلتَ الحياةَ أبا مَعْمَرِ

ومـــا لـــى ألَّا أمـــلَّ الحيـــاةَ وهـــذا بـــلالٌ علـــى المنبـــرِ

النمط الخامس: الحال جملة اسمية:

هذا النمط لم يأت في القرآن الكريم، وشواهده في الشعر قليلة؛ لأن الاستفهام يكثر مع الأفعال. قال المبرد: "حروف الاستفهام للأفعال"(١٢٠). وقال ابن يعيش: " وأما الاستفهام فهو في موضع الأفعال، لأنك إنما تسأل عما تشك فيه، وأنت إذا قلت: أزيد قائم؟ إنما تشك في قيام زيد، لا في ذاته؛ لأن ذاته معلومات معروفة"(١٢١).

ومن شواهد هذا النمط قول الزَّبَّاء(١٢٢):

مـــا لِلجمـــالِ مَشْـــيُها وئيـــدا أَجَنْـــدَلًا يَحْمِلْـــنَ أم حَديـــدا

فيمن رفع مشيها على أنه مبتدأ خبره محذوف، وبقي معمول الخبر، والتقدير: يكون وئيدا(١٢٣)، أو على اعتبار أن "وئيدًا" حال سد مسد الخبر، أي: يظهر وئيدًا(١٢٤).

وقول الخنساء(١٢٥):

مـــا لِـــذا المـــوتِ لا يـــزال مُخيفـــا كـــلَّ يـــومٍ ينـــالُ منَّـــا شَـــرِيفَا

وقول عمر بن أبي ربيعة(١٢٦):

مـــا لِقلبـــي كأنَّـــه لـــيس منـــي وعظـــامي أَخـــالُ فـــيهن فَتْـــرا؟

النمط السادس: الحال شبه جملة:

لم أعثر على شواهد لهذا النمط في فترة عصور الاحتجاج – فيما اطلعت عليه من دواوين أو مصنفات أدبية– إلا قول عامر بن الطفيل (١٢٧):

تقـولُ ابنَـةُ العَمْـرِيِّ مـا لـك بعـدما أراكَ صـــحيحًا كالسَّـــليمِ المعـــذَّبِ

النمط السابع: الحال مقدرة؛ لدلالة الكلام عليها(١٢٨)، نحو قوله تعالى:

– {أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} [يونس: ٣٥].

– { أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} [الصافات: ١٥٣-١٥٤].

– {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}[القلم: ٣٥، ٣٦].

– { وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا }[الزلزلة: ١ – ٣].

– ومن شواهده، في الشعر، قول الخنساء(١٢٩):

ألا مـــا لعينِـــكِ أم مـــا لهـــا وقـــد أخضـــل الـــدمعُ ســـربَالها

وقول جرير(١٣٠):

قالـت أمامـة: مـا لجهلـك مـا لـه كيف الصبابة بعدما ذهب الصِّبا

النمط الثامن: مالك يتلوه المفعول معه، وفيه ثلاث صور:

إحداها : المفعول معه دالٌّ على الحال وسادٌّ مسدَّها، نحو قول صخر أخي الخنساء(١٣١):

وقـالوا:ألا تهجـو فـوارس هاشـم؟ ومـا لـي وإهـداء الخنـا ثـم مـا ليـا

كأنه قال: وما لي ألابس الفحش وأتكلفه(١٣٢). وتكراره لـ "ما لي" دلالة على إنكاره لما دُعي إليه.

وقول مسكين الدارمي(١٣٣):

فمـا لـكَ والتلـدُّدَ حَـوْلَ نَجْـدٍ وقـد غَصَّـتْ تِهامـةُ بالرَّجـالِ

والمعنى: ما لك متلدِّدًا، أي: متحيرًا في الإقامة بنجد مع جدبها، تاركا تهامة مع طيبها وخصبها(١٣٤).

ومنه قول الآخر(١٣٥):

فمـا لـك والتأنيـبَ عُـروَةَ بَعْـدَمَا دعـاك وأَيـدِينَا إِلَيـكَ شَـوَارِعُ

والمعنى: فما لك موبخًا عروة. ومنه قول الشريف الرضي[١٣٦]:

ومـا لَـكَ وَالإِقـدامَ بِالخَيـلِ وَالقَنـا وحَظُّـكَ عـن نَيـلِ العُلـى مُتَقـاعِسُ

أي: ما لك تُقدِم.

والثانية: الجمع بين المفعول معه والحال، نحو قول عبد مناف بن ربع الهذلي[١٣٧]:

فمـا لكُـمُ والفَـرْطَ لا تقربُونَـهُ وقَـدْ خِلْتُـه أَدْنَـى مَـآبٍ لقَافِـلِ

والمعنى: ما لكم لم تقربوا هذا الموضع![١٣٨]. ومنه قول خالد بن زهير[١٣٩]:

يـا قـوم، مـا لـي وأبـا ذُؤَيـب كُنـتُ إذا أَتَوْتُـه مـن غَيـبِ

يَشَـمُّ عِطفـي ويَبُـزُّ ثـوبي كـأَنَّني أربتـه بريـب

وقول مهيار الديلمي[١٤٠]:

ومـا لـي والخِطـارَ وقـد سَـقَتْني سـماءُ يديـهِ مـن غيـر اغتـرابِ

والثالثة: المفعول معه الساد مسد الحال محذوف، ومن شواهده:

– قول النبي صلَّى الله عليه وسلم: "ما لي وللدنيا؟ ما أنا والدنيا؟ إنما مثلي ومثل الدنيا كراكب ظلَّ تحت شجرة، ثم راح وتركها"[١٤١].

والتقدير: ما لي والميلَ للدنيا؟ والمعنى: أي شيء حالي مع الميل للدنيا؟[١٤٢].

– وما جاء في حديث عبد الله بن جابر أنه قال: "كسع رجل من المهاجرين رجلًا من الأنصار، قال: فكان بينهما قتال إلى أن صرخ: يا معشر الأنصار، وصرخ المهاجر: يا معشر المهاجرين؛ قال: فبلغ ذلك النبي صلَّى الله عليه وسلم، فقال: "مَا لَكُمْ وَلِدعْوةِ الجَاهِلِيَّةِ؟"[١٤٣].

أي: ما لكم والتعرضَ لدعوة الجاهلية؟ على معنى: ما لكم متعرضين لدعوتها؟

– ومنه قول عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه–: " ما لي وللشعر يا جرير؟ إني لفي شغل عنه!"(١٤٤).

أي: ما لي والتفرغَ للشِّعر؟ والتقدير: ما لي متفرغًا للشعر؟

– وقول الخنساء(١٤٥):

فَمـــا لـــي وَلِلـــدَهرِ ذي النائِبـــاتِ أَكـــل الـــوُزوعِ بِنـــا تـــوزَعُ

أي: ما لي والتعرضَ للدهر؟ والمعنى: ما لي متعرضة للدهر.

وقول أبي العتاهية(١٤٦):

أَلا مـــا لِلكُهـــولِ ولِلتَصـــابي إِذا مـــا اغتَـــرَّ مُكتَهِـــلٌ تَصـــابى

أي: ما للكهول والميلَ للتصابي؟!

المطلب الثاني: مقاصده الوظيفية

انتفى عن "ما" في هذا الأسلوب– كما اتضح فيما سبق– إرادة الاستفهام الحقيقي بمعناه الوضعي، لينصرف إلى الإنكار مصحوبًا بالتعجب لقوة صلته بالإنكار؛ وذلك لتلوين الخطاب بقيم وظيفية تُفصح عما يختلج النفس من أحاسيس وانفعالات، ولتنبيه المخاطب ليراجع نفسه، "فيخجل ويرتدع ويعيا بالجواب، إما لأنه قد ادَّعى القدرة على فعل لا يقدر عليه، فإذا ثبت على دعواه قيل له: "فافعل"، فيفضحه ذلك، وإما لأنه همَّ بأن يفعل ما لا يستصوب فعله، فإذا روجع فيه تنبه، وعرف الخطأ، وإما لأنه جوَّز وجود أمر لا يوجد مثله"(١٤٧).

وردت هذه الصيغة الإنكارية في النص القرآني في مقامين(١٤٨):

أحدهما: مقام التعجب من فعل شيء كان ينبغي أنْ لا يُفعل، نحو قوله تعالى: {فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ}[المدثر: ٤٩]، كأنّه أنكر عليهم إعراضَهم، فوَبَّخهم على السبب الذي أدَّاهم إلى الإعراض(١٤٩)، ومثله قوله تعالى: {قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ}[يوسف: ١١]، {مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا}[نوح: ١٣]، {وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُم}[الحديد: ٨]، {قَالَ يَا إِبْلِيسُ

مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ}[الحجر: ٣٢]. يقول أبو حيان: " وهذا النوع من الاستفهام يتضمن إنكار ما استفهم عن علَّته، وأنه ينبغي أن يوجد مقابله. فإذا قيل: ما لك قائمًا، فهو إنكار للقيام، ومتضمن أن يوجد مقابله. وإذا قيل: ما لك لا تقوم، فهو إنكار لترك القيام، ومتضمن أن يوجد مقابله"(١٥٠).

والآخر: إنكار عدم القيام بفعل ما، لانتفاء الموانع المؤدية إلى تأديته، نحو قوله تعالى: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ}[المائدة: ٨٤]، والمعنى: أي شيء يصدُّنا عن الإيمان، ويمنعنا عنه، مع قيام موجبه، وهو مجيء الحق المنير(١٥١)، ومثله قوله تعالى: {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا}[إبراهيم: ١٢]، {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[البقرة: ٢٤٦]. ومن ثم، فالقصد هو إنكار الأسباب والموانع، وفي هذا إشارة لطيفة إلى وقوع ما وَلِي النفي، وهو الإيمان بالله تعالى، والتوكل عليه، والقتال في سبيله.

وقد يتضمن الإنكار معاني وظيفية أخرى، كالتعجب والتهكم والتوبيخ والتبكيت واللوم والحث والسخرية؛ لأن المتكلم قد ينكر في معرض التَّعجب من أمر غير مألوف، وقد ينكر معاتبًا مخاطبه وموبخه ولائمه، وقد ينكر قاصدًا إظهار عجز المخاطب والتعريض به...(١٥٢)، لكن يبقى غرض الإنكار هو الغالب أو الغرض الأول، وهذا ما تشير إليه سياقات القول وملابساته. وهي معان كثيرة ، أذكر منها على سبيل المثال ما يأتي:

(١) الإنكار والاستبعاد، كما في قوله تعالى:

– {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ}[المائدة: ٨٤]. أفاد الاستفهام إنكارهم استبعاد وقوع عدم الإيمان بالله، مع قيام ما يوجبه، وهو الطمع في إنعام الله عليهم وصحبة الصالحين،. فالمعنى: " وأي شيء يصدُّنا عن الإيمان، وقد لاح الصواب، وجاء الحق المنير"(١٥٣).

– {وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}[الأنفال: ٣٤]: الاستفهام على جهة الإنكار، يتضمن استبعاد ما يمنع تعذيبهم، أي: كيف لا

يُعذَّبُونَ وهم متلبِّسون بهذه الحال المقتضية للعذاب، وهي أنهم يصدون المؤمنين عن المسجد الحرام، وهم ليسوا ولاته ولا متأهلين لولايته(١٥٤).

(٢) **الإنكار والتعريض**، كما في قوله تعالى: {وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}[يس: ٢٢]. أنكر على نفسه ألا يكون من العابدين لله. والمعنى: أي شيء يمنعني من عبادة خالقي، وإليه ترجعون عند البعث، وفيه تعريض بهم، كأنه يقول: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم، بدليل قوله: "وإليه ترجعون"(١٥٥).

(٣) **التعجب والندم**، كما في قوله تعالى:

– {وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا}[الكهف: ٤٩]. الاستفهام مستعمل في تعجُّب الكفار من شأن هذا الكتاب الذي أحصى أعمالهم، وحفظها، وضبطها(١٥٦).

– {وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ}[ص: ٦٢]. قال ابن عاشور: " الاستفهام في: "ما لنا لا نرى رجالا" استفهام يلقيه بعضهم لبعض تلهفًا على عدم رؤيتهم من عرفوهم من المسلمين، مكنى به عن مَلَام بعضهم لبعض على تحقيرهم المسلمين، واعترافهم بالخطأ في حسبانهم. فليس الاستفهام عن عدم رؤيتهم المسلمين في جهنم استفهامًا حقيقيًّا ناشئًا عن ظن أنهم يجدون رجال المسلمين معهم؛ إذ لا يخطر ببال الطاغين أن يكون رجال المسلمين معهم، كيف وهم يعلمون أنهم بضد حالهم فلا يتوهمونهم معهم في العذاب"(١٥٧).

(٤) **التعجب والتهكم والتبكيت**، كما في قوله تعالى:

– {قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}[يونس: ٣٥] تعجب من فساد منطقهم، الذي يقول إن الأصنام آلهة، وإنها تشفع لهم في الآخرة. والمعنى: "أي شيء لكم في اتخاذ هؤلاء الشركاء، إذ كانوا عاجزين عن هداية أنفسهم، فكيف يمكن أن يهدوا غيرهم؟"(١٥٨).

– {وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ}[غافر: ٤١]. الاستفهام يفيد التعجب من دعوتهم إياه إلى دينهم المؤدي إلى النار، "مع ما رأوا من حرصه على نصحهم، ودعوتهم إلى النجاة، وما أتاهم به من الدلائل على صحة دعوته وبطلان دعوتهم"(١٥٩).

– {فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ}[المعارج: ٣٦]. الغرض من الاستفهام هو التعجيب من حالهم. والمعنى: أي شيء ثبت للذين كفروا في حال إهطاعهم إليك(١٦٠).

– {فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ}[المدثر: ٤٩]. الاستفهام مستعمل في التعجيب من غرابة حالهم؛ لإعراضهم عن تذكرة الله إياهم بهذا القرآن(١٦١).

– {فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُون}[الانشقاق: ٢٠]. إنكار وتعجيب من عدم إيمانهم، وقد وضحت دلائل صدق ما أنذروا به ودعوا إليه(١٦٢)، والمعني: أيُّ شيء يمنعهم من الإيمان، وقد ظهرت الحجج وزالت الشبهات(١٦٣).

(٥) التعجب والتهكم والتعجيز، كما في قوله تعالى:{مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ}[الصافات: ٢٥]. الاستفهام فيه تهكم بهم، وتوبيخ لهم؛ لامتناعهم من نصرة بعضهم بعضا، كما كانوا في الدنيا متعاضدين متناصرين، حيث أصبحوا مستسلمين غير منتصرين، يخذل بعضهم بعضا عن عجز وذلة(١٦٤).

(٦) التعجب والتوبيخ واللوم، كما في قوله تعالى:{فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا}[النساء: ٨٨]. المقصد من الاستفهام هو التوبيخ(١٦٥)؛ أي: أيُّ شيء لكم في الافتراق في أمر أهل النفاق، ودلائل نفاقهم وكفرهم جلية ظاهرة(١٦٦).

(٧) الإنكار واللوم والحث، كما في قوله تعالى:

– {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[النساء: ٧٥]. يُراد بالاستفهام التحريض والأمر بالجهاد في سبيل الله، فلا عذر لكم في ترك القتال في سبيل الله وتخليص المستضعفين(١٦٧).

– {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ}[الأنعام: ١١٩]. الاستفهام يتضمن الإنكار والحثَّ، والتقدير: أي شيء لكم في أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه، وقد فصل لكم ما حرم عليكم مما لم يحرم عليكم(١٦٨).

– {مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ}[التوبة: ٣٨]. ما لكم استفهام فيه معنى الإنكار والتقريع(١٦٩)، والحث على الجهاد في سبيل الله(١٧٠).

– {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[الحديد: ١٠]. الاستفهام مستعمل في الحثِّ على الإنفاق في سبيل الله، والمعنى: "وأي شيء لكم في ترك الإنفاق فيما يقرب من اللَّه، وأنتم ميتون تاركون أموالكم"(١٧١).

(٨) الإنكار والسخرية والاستهزاء، كما في قوله تعالى:

– {فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا}[النساء: ٧٨]. يجري الاستفهام مجرى التعجب من عدم فقههم، كما تضمن المبالغة "في قلة فهمهم وتعقلهم حتى نفى مقاربة الفقه، ونَفْيُ المقاربة أبلغ من نفي الفعل"(١٧٢). قال ابن عطية: "وبخهم بالاستفهام عن علة جهلهم، وقلة فهمهم وتحصيلهم لما يُخبرون به من الحقائق... والبلاغة في الاستفهام عن قلة فقههم بينة، لأنك إذا استفهمت عن علة أمر ما، فقد تضمن كلامك إيجاب ذلك الأمر تضمنًا لطيفًا بليغًا"(١٧٣).

– {وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ}[الفرقان: ٧]. استفهام مشوب باستهانة وتصغير لشأنه صلى الله عليه وسلم، كأنهم قالوا: ما لهذا الذي يزعم أنه رسول(١٧٤)، وهو يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ويريد التماس الرزق، ومرادهم أن حاله كحالنا، ومَنْ كان رسولَ الله استغنى عن جميع ذلك(١٧٥).

– {فَرَاغَ إِلَى آلِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ}[الصافات: ٩١، ٩٢]. أفاد الاستفهام الاستهزاء والسخرية من عابدي هذه الأصنام؛ لأنها جمادات لا تستطيع النطق، فهي منحطة عن حال عبدتها في الخِلقة، كما أفاد التعجب من

حالهم، كيف لهم أن يعبدوا ما صنعته أيديهم؟

(٩) الإنكار والعتاب، كما في قوله تعالى: {قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ} [يوسف: ١١]. أنكروا على أبيهم خوفه على يوسف، وعاتبوه في ذلك، كأنهم قالوا: لمَ تخاف عليه منا، ونحن له مرشدون حافظون؟![١٧٦].

(١٠) التعجب والتأنيب والطلب، كما في قوله تعالى:{وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُم}[الحديد: ٨]. الاستفهام على سبيل الإنكار والتأنيب، أي: كيف لا تقرون بوحدانية الله؟! وقد أتاكم من الأدلة والحجج ما يقطع أعذاركم ويزيل الشك من قلوبكم[١٧٧]، وفيه طلب بأن يؤمنوا بالله، والدليل قوله تعالى في الآية السابقة:"آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ"؛ حيث إن الأمر مستعمل في الطلب لا في الدوام[١٧٨].

المبحث الثالث: ظاهرة شغل "أنْ" ومدخولها لوظيفة الحال

يرصد هذا المبحثُ ظاهرة شغل "أنْ" ومدخولها لوظيفة الحال، وهي ظاهرة تركيبية استُحدثت في عصر صدر الإسلام، حيث إن أقدم الآثار التي تضمنت هذه الظاهرة يرجع إلى مدونة هذا العصر، على غير ما جرت به العادة عند الجاهليين، وقد تتبعتُها فلم أجد لها أثرًا فيما اطلعتُ عليه من دواوين العصر الجاهلي وكتب التراث. ومن شواهد هذه الظاهرة (١٧٩) قوله تعالى:

- {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا}[البقرة: ٢٤٦].
- {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ}[الأنعام: ١١٩].
- {وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}[الأنفال: ٣٤].
- {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا}[إبراهيم: ١٢].
- {قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ}[الحجر: ٣٢].
- {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[الحديد: ١٠].

- وحديث حاطب بن أبي بلتعة أنه قال: " يا رسول الله، ما لي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله؟"(١٨٠).

- وقول الفرزدق(١٨١):

وما لَكَ أَلّا تَملأ الأَرضَ رحمَةً وأنتَ ابنُ مَروانَ الهُمامِ وهاشمِ

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن هذه الظاهرة يمكن أن تُفسر في ضوء ما اعترى هذا الأسلوب من تطور؛ لأن الاستعمال الغالب في طوره الأول – عند الجاهليين– هو مجيء الحال بلا "أنْ"، وإذا ما جئنا إلى صدر الإسلام فإننا نجد تطورًا في هذا الاستعمال، فمرة يحافظون على الاستعمال القديم، ومرة يأخذون في استعمال جديد؛ وهو شغل "أن" وصلتها لوظيفة الحال، وإن كان الاستعمال الغالب على الألسنة هو استعمال العصر الجاهلي.

يقول الطبري: "فإن قال لنا قائل: وما وجه دخول"أن" في قوله: {وَمَا لَنَا أَلَّا

نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[البقرة: ٢٤٦]، وحذفه من قوله: {وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ}[الحديد: ٨]؟ قيل: هما لغتان فصيحتان للعرب: تحذف"أن" مرة مع قولها: "ما لك"، فتقول:"ما لك لا تفعل كذا"... وذلك هو الكلام الذي لا حاجة بالمتكلم به إلى الاستشهاد على صحته؛ لفُشو ذلك على ألسن العرب، وتثبت"أن" فيه أخرى"(١٨٢).

المطلب الأول: تعليلات النحاة لمنع شغل "أنْ" وصلتها لوظيفة الحال

هذا الإجراء أو النمط المتطور – أعني: شغل أن وصلتها لوظيفة الحال– مخالف للنظام القاعدي المستقر لدى النحاة؛ وهذا واضح في تصريح سيبويه بأن "أنْ" وصلتها لا تقع حالا(١٨٣)؛ وذلك لثلاث علل:

العلة الأولى: أنَّ "أنْ" وصلتها لما يستقبل، لا لما يقع في الحال(١٨٤)؛ إذ إنَّ "أنْ" تخلص المضارع للاستقبال، كالسين وسوف، والمستقبل لا يقع حالًا(١٨٥)، ودليل ذلك أنه لا يُجمع بينها وبين السين وسوف؛ لأن الناصب أغنى عنهما(١٨٦). قال أبو علي الفارسي: "إذا وقعت السين في الفعل المستقبل بعد (أنْ)، لم تكن (أنْ) الناصبة للفعل، ولم تكن إلا المخففة من الثقيلة، وإنما لم تكن الناصبة للفعل؛ لأن السين للاستقبال، و(أنْ) أيضا إذا دخلت على فعل مضارع عُلِم أنها للاستقبال، إذ لا تقع للحال، فمن حيث لم يجز أن يجتمع الحرفان إذا كانا بمعنى واحد، كالتأكيدين والاستفهامين، لم يجز أن يجتمع هذان، ولو جمعت بينهما لكان بمنزلة جمعك السين وسوف"(١٨٧).

كما لا يصح أيضًا أن يكون المصدر المؤول حالًا مقدرة، كما في قولهم: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا؛ لأنه "إنما يكون ذلك في الحال التي يجعل مكانها فعل آخر، يكون ذلك الفعل حالًا ، وأما في "أنْ" والمضارع فلا يمكن تقديره بعد "أنْ" إلا ويكون مستقبلًا، فلا يجوز أن يكون حالًا، وهذا مذهب سيبويه"(١٨٨).

والعلة الثانية: عدم وروده في السماع، قال الصبان: "وقوع المصدر حالًا،

وإن كثر، سماعي، على أن السماع إنما ورد في المصدر الصريح لا المؤوّل"[١٨٩].

والعلة الثالثة: أن العرب أجرت "أنْ" والفعل – وإن قُدر بمصدر – مجرى المعارف[١٩٠]، في حين أن الحال نكرة لا تتعرف[١٩١]؛ حيث حكموا له ببعض ما يستحقه الضمير، من حيث إنه لا يُضمر، ولا يُوصف، ولا يُوصف به [١٩٢]، ولا يؤكد به فعل[١٩٣]. وهذا ما اعتلَّ به مَن اختار نصب "البر" من قوله تعالى:{لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا}[البقرة: ١٧٧]، على أنه خبر ليس، واسمها "أن تولوا" لشبهه بالمضمر، "فكأنه اجتمع مضمر ومظهر، والأولى أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر"[١٩٤].

وهذا أيضا ما جعل ابن جني يرجح قراءة من نصب "القول" في قوله تعالى: {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا}[النور: ٥١]، بقوله: " أقوى القراءتين إعرابًا ما عليه الجماعة من نصب القول... وذلك لشبه "أنْ" وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها، كما لا يجوز وصف المضمر، والمضمر أعرف من قول المؤمنين؛ فلذلك اختارت الجماعة أن تكون "أنْ" وصلتها اسم كان"[١٩٥]؛ لأنه يشترط في اسم كان أن يكون أعرف من خبرها[١٩٦].

ومن ثمَّ، خطَّأ جمهور النحاة مَنْ جوَّز وقوع "أنْ" وصلتها موقع الحال، "وإن كانت مقدرة بالمصدر الذي قد يقع بنفسه حالا"[١٩٧]؛ لأنهم "لم يَغْتفروا في المؤول المؤول ما يَغْتفرونه في الصريح، فيجيزون: جئتُك رَكْضًا، ولا يُجيزون: جئتك أن أركضَ، وإن كان في تأويله"[١٩٨].

ورغم ذلك كانت هناك أقوال صرَّحت بجواز وقوع أن وصلتها في موقع الحال – ولولا محدودية البحث لاستقصيتها في كتب التفسير واللغة والنحو – منها على سبيل المثال ما يأتي:

١. ذهب ابن جني إلى إجازة وقوع المصدر المؤول حالًا، كما يقع المصدر

الصريح[١٩٩]، وخرَّج عليه قول الشاعر تأبَّط شرًّا[٢٠٠]:

وقـــالوا لهـــا لا تُنكحيـــه فإنـــه لأولِ نَصْـــلٍ أن يُلاقِـــيَ مَجْمَعَـــا

٢. وجوَّز الزمخشري في المصدر المؤول "أَنْ يَصَّدَّقُوا" من قوله تعالى: {وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا}[النساء: ٩٢]، أن يكون حالًا من أهله، بمعنى إلا متصدقين[٢٠١].

٣. وتبعهما أبو البقاء العكبري، فقال: {إِلَّا أَنْ يَخَافَا}[البقرة: ٢٢٩] أن والفعل في موضع نصب على الحال؛ والتقدير: إلا خائفين"[٢٠٢]. وقال أيضا:{إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ}[البقرة: ٢٣٧] أن والفعل في موضع نصب، والتقدير: فعليكم نصف ما فرضتم إلا في حال العفو"[٢٠٣]. وقال في موضع آخر: {إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ}[يوسف: ٦٦] هو استثناء من غير الجنس، ويجوز أن يكون من الجنس؛ ويكون التقدير: لتأتنني به على كل حال إلا في حال الإحاطة بكم"[٢٠٤].

٤. وصرَّح القرافي في قوله تعالى:{إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ}[البقرة: ٢٣٧] بأن "أنْ وما عملت فيه بتأويل المصدر، والمصدر في تأويل اسم المفعول المنصوب على الحال، تقديره: فنصف ما فرضتم ثابت في جميع الأحوال إلا معفوًّا عنه، ومعفو عنه حال منصوبة، فهو استثناء الأحوال، وهو استثناء متصل"[٢٠٥].

ولكن الجمهور كان لهم في "أنْ" وصلتها في هذه الشواهد ثلاثة تخريجات؛ وذلك ليخرجوها من مجال الشذوذ، ويدخلوها في نطاق القاعدة، وهي على النحو الآتي:

(١) إما على المفعول لأجله؛ اعتمادًا على ما أصَّله سيبويه في قوله: "ألا ترى أنَّك تقول: أنت الرجل أن تنازل أو أن تخاصم، كأنك قلت نِزالًا وخُصومة، وأنت تريد المصدر الذى فى قوله فَعَلَ ذاك مَخافةَ ذاك. ألا ترى أنك تقول: سكتُّ عنه أنْ أجْتَرَّ مودته، كما تقول: اجترار مودَّته. ولا تقع أنْ وصلتها حالًا يكون الأول فى حال وقوعه، لأنَّها إنما تُذْكر لما لم يَقع بعدُ. فمن ثم أُجريَت

مُجرى المصدر الأول الذي هو جواب لمه؟"[٢٠٦].

وبناءً على ما أقرَّه الزجاج في قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ} أنَّ موضع "أنْ" نصب، والمعنى "لتأتنني به إلا لإحاطة بكم، أي لا لتمتنعوا من الإتيان به إلا لهذا، وهذا يسمى مفعولًا له"[٢٠٧]. يقول الزمخشري: "فإن قلت: أخبرنى عن حقيقة هذا الاستثناء ففيه إشكال؟ قلت: أن يُحاط بكم مفعول له، والكلام المثبت الذي هو قوله: "لَتَأْتُنَّنِي بِهِ" في تأويل النفي، معناه: لا تمتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم، أى: لا تمتنعون منه لعلة من العلل إلا لعلة واحدة؛ وهي أن يحاط بكم، فهو استثناء من أعم العام في المفعول له، والاستثناء من أعم العام لا يكون إلا في النفي وحده، فلا بد من تأويله بالنفي"[٢٠٨].

(٢) وإما على جعْلِ أنْ وصلتها منصوبة على الظرفية الزمانية كما يقع صريح المصدر، وهذا القول نسبه أبو حيان إلى ابن جني[٢٠٩]، حيث أجاز: "أتيتُكَ أنْ يَصيح الديك" بالقياس على "أتيتُكَ صِياحَ الدِّيك"[٢١٠]، ومن ثم فالتقدير في قوله تعالى "إلا أن يحاط بكم": لتأتنني به في كل وقت إلا إحاطة بكم، أي: إلا وقت إحاطة بكم"[٢١١]. والتقدير في قول تأبط شرا:"أن يلاقي مجمعا" هو: "وقت ملاقاته الجمع"[٢١٢].

ولكن أبا حيان خطَّأ هذا التخريج بقوله: "منع ذلك ابن الأنباري فقال: ما معناه: يجوز خروجنا صياح الديك أي: وقت صياح الديك، ولا يجوز خروجنا أنْ يصيح الديك، ولا ما يصيح الديك. وإن كانت أن وما مصدريتين، وإنما يقع ظرفًا المصدر المصرح بلفظه"[٢١٣].

بيد أن السمين الحلبي لم يروقه اعتراض أبي حيان، مفرقًا بين الظرف والحال في نيابة "أنْ" عنهما، في قوله: "ولك أَنْ تُفَرق ما بينهما بأن الحال تلزم التنكير، وأنْ وما في حَيِّزها نَصُّوا على أنها في رتبة المضمر في التعريف، فيُنافي وقوعها موقع الحال بخلاف الظرف، فإنه لا يُشترط تنكيره، فلا يمتنع وقوع "أَنْ" وما في حيزها موقعَه"[٢١٤].

(٣) وإما على جعل المصدر المؤول منصوبًا على نزع حرف جر يفيد العلية، وهو مذهب ابن مالك؛ لأن "استعمال "أنْ" في موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق في هذا الموضع، فلا يعدل عنه. واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغي أن يعترف به، لأن كل موضع ادعي فيه ذلك صالح للتعليل، فالقول به موقع في لبس"(٢١٥). ومن ثم فالتقدير في قوله تعالى: {وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا}[النساء: ٩٢]: بأن يصدقوا، وفي بيت تأبط شرا: فإنه لأول سهم بأن يلاقى مجمعا، أي سبب ملاقاته مجمعا، "وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على "أن"، وهو مطرد"(٢١٦).

وقد أثبت هذه النقول- على كثرتها- هنا لإظهار حقيقة واضحة للعيان، وهي أن علماء العربية القدامى كانوا يقيمون آراءهم في المسألة النحوية وفق المعطيات والأدلة اللغوية التي تمثل الظاهرة المراد بحثها، ولعل في ذلك مندوحة عن تخطئة رأي من هذه الآراء طالما استند إلى دليل من اللغة، إلا أن الذي أميل إليه جعل "أنْ" وصلتها مفعولًا لأجله – وهو رأي سيبويه- لأن استعمال "أنْ" وصلتها في موقع الظرفية ليس معهودًا في العربية، ولم يلق قبولًا من كثير من النحاة(٢١٧)، والسبب الثاني هو أن استعمال "أنْ" وصلتها في موضع العلية متفق عليه، وهذا يعني أن العلية كائنة في هذا التوجيه من دون تقدير حرف جر يفيد العلية، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

المطلب الثاني: مذاهب النحاة في توجيه "أنْ"

يتناول هذا المطلب مذاهب النحاة في توجيه "أنْ"، وفي هذا الصدد نجد زخمًا متراكمًا وكمًّا هائلًا من أقوالهم التي استندت إلى معطيات نصية، تفي في مجموعها ببعض القيود الدِّلالية المحدِّدة لنوع "أنْ" في هذا الأسلوب. وقد تقصيتُ أدلَّتهم، وذكرتُ حججهم التي ردُّوا بها آراء غيرهم، ويمكن حصرها في مذهبين:

أحدهما: مذهب الأخفش، وهو أنَّ "أنْ" في قوله تعالى: {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ

فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[البقرة: ٢٤٦] زائدة؛ لأن التقدير: "وما لنا لا نقاتل". وقد عملت النصب في المضارع، وهي زائدة(٢١٨)، حملًا على "أن" المصدرية(٢١٩)، والجملة المنفية بعدها في محل نصب على الحال، أي: وما لنا غير مقاتلين(٢٢٠).

قال الدماميني: "والمعنى عنده: أي شيء ثبت لنا في حالة تركنا للقتال في سبيل الله وقد وقع ما يقتضيه، فما بعد "أنْ" جملة حالية، فإن قلت: المضارع يتعين للاستقبال بمصاحبة ناصب، وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال، فكيف هذا؟ قلت: إنما يكون الناصب معينا للاستقبال، إذا لم يكن زائدًا"(٢٢١).

واستدل الأخفش على ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع فقوله تعالى: {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ }[البقرة:٢٤٦] (٢٢٢)، {وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}[الأنفال:٣٤](٢٢٣)، {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا}[إبراهيم: ١٢](٢٢٤)، {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ}[الحديد:١٠](٢٢٥).

ووجه زيادتها عند الأخفش أن تركيب "ما لك" وفروعه لا يقع بعده إلا الفعل الصريح على أن الجملة حالية(٢٢٦)، نحو قوله تعالى: {مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ}[النمل: ٢٠]، {مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ}[يوسف: ١١]، {مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا }[نوح: ١٣]، أو الاسم الصريح على أنه حال، نحو قوله تعالى: {فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ}[المدثر: ٤٩].

وأما القياس فمن وجهين، أحدهما: أنَّ "أنْ" زائدة مؤكدة؛ حملًا على زيادتها بعد "لما"، وبين القسم و"لو"، وهي تزاد في هذا المعنى كثيرا(٢٢٧)، نحو قوله تعالى:{فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ}[يوسف: ٩٦]، ونحو قولك: أما والله أنْ لو فعلت لأكرمتك(٢٢٨).

والآخر: إعمال "أن" النصب في المضارع، وإن كانت زائدة، قياسًا على إعمال "مِنْ" و"الباء" الزائدتين الجر في الاسم. قال الأخفش: "فأعمل "أنْ" وهي زائدة، كما قال: "ما أتاني من أحد"، فأعمل "من"، وهي زائدة"(٢٢٩)، وبالقياس

على إعمال "لا" النافية للجنس، وهي زائدة، في قول الفرزدق[٢٣٠]:

لو لم تكن غطفانُ لا ذُنُوبَ لها إلـيَّ لامَ ذوُو أحلامهـم عُمـرا

التقدير: لو لم تكن غطفان لها ذنوب، و"لا" زائدة، فأعملها[٢٣١].

وضعف النحاة هذا المذهب، وردُّوا حجته؛ لما يلي:

أولًا: ليس هناك وجه شبه لقياس عمل "أن" الزائدة على حرف الجر الزائد؛ "لأن من شرط العمل الاختصاص"[٢٣٢]، وحرف الجر اختصاصه بالاسم باقٍ مع الزيادة[٢٣٣]، بمعنى أن "حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه"[٢٣٤]، بخلاف "أن" الزائدة فلا تعمل؛ لعدم اختصاصها بالأفعال[٢٣٥].

قال ابن مالك: "ما ذهب إليه أبو الحسن –رحمه الله– ضعيف؛ لأن "مِن" الزائدة مثل غير الزائدة لفظًا واختصاصًا، فجاز أن تعمل، بخلاف "أن" الزائدة فإنها تشبه غير الزائدة لفظًا لا اختصاصًا"[٢٣٦]؛ لأنه قد وليها الحرف "لو" في قول الشاعر[٢٣٧]:

فأقسـمُ أن لَـوِ التَقَيْنَـا وَأَنـتُمُ لكـان لكـم يـوم مـن الشَّـر مُظلـمُ

و"كأنَّ" في قول أوس بن حجر[٢٣٨]:

فأمْهَلَـهُ حتـى إذا أَنْ كَأَنَّـهُ مُعَاطي يَدٍ مـن جَمّـةِ المـاءِ غَـارِفُ

وقد يكون مدخولها الاسم، كما في قوله[٢٣٩]:

ويومـا تُوافينـا بوجـهٍ مقسَّـمٍ كـأنْ ظبيـةٍ تَعْطـو إلـى وَارِقِ السَّـلَمْ

على رواية من جر ظبية، كأنه قال: كظبيةٍ. فـ"أن" في هذه الشواهد زائدة؛ بدليل دخولها على الحرف لو وكأنَّ وعلى الاسم وهو ظبية، فثبت عدم اختصاصها، وما لا يختص لا يعمل[٢٤٠]. ولعل ذلك ما جعل أبا حيان يذهب إلى أن قول الأخفش ليس بشيء؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل، ولا يُصار إليها دون ضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة[٢٤١]، والقول بثبوت الزيادة في كلام الله تعالى خلاف الأصل[٢٤٢].

ثانيًا: أنَّ احتجاجه بإعمال "لا" النافية للجنس، وهي زائدة– كما في بيت الفرزدق السابق– فيه ثلاثة أقوال أخرى تضعف حجته:

(١) أن "لا" في بيت الفرزدق زائدة، وأصل الكلام: لو لم تكن غطفان لها ذنوب[٢٤٣]، وشذ إعمالها[٢٤٤]، لأن القياس فيها الإهمال لعدم اختصاصها[٢٤٥]، " وإنما عملت مع الزيادة؛ لأنها أشبهت النافية لفظًا وصورة، فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى، والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد مستفاد من "لو"؛ لأن "لو" شرطها ممتنع، والغرض أنه منفي بـ"لم"، وامتناع النفي إثبات، فدل على إثبات الذنوب لغطفان، لا نفيها عنها، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم؛ لأن جواب "لو" إذا كان مثبتًا في نفسه يكون منفيًّا بعد دخول "لو"[٢٤٦].

(٢) أن "لا" في بيت الفرزدق غير زائدة، وإنما للجحد، "والجحد إذا جُحد صار إثباتًا. فقوله:"لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها"، إثبات الذنوب لها، كما يقال:ما أخوك ليس يقوم، بمعنى: هو يقوم"[٢٤٧].

(٣) أن البيت لا شاهد فيه؛ إذ أصابه تصحيف، والصواب: "لا ذنوب لها" بفتح الذال لا بضمها، أي: الحظ والنصيب، قال أ. محمود شاكر: "والظاهر أن الأخفش أخطأ في الاستشهاد به. والذنوب (بفتح الذال): الحظ والنصيب ، وأصله الدلو الملأى. وهو بهذا المعنى في قوله تعالى: {فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ }[الذاريات: ٥٩]، أي حظًّا من العذاب"[٢٤٨]. قال الفراء: " الذنوب في كلام العرب: الدَّلْوُ العظيمة، ولكن العرب تذهب بها إلى النَّصِيب والحظِّ"[٢٤٩]. ومن ثم فمعنى البيت هو: لو لم تكن غطفان خسيسة لاحظ لها من الشرف والحسب والمروءة إذن للام ذوو أحسابها عمرا. وبذلك يبرأ البيت من السخف ومن تكلف النحاة"[٢٥٠].

والمذهب الآخر: مذهب الجمهور، وهو أنَّ "أنْ" في ما لك وفروعه مصدرية، ولكن اختلفوا في تقدير التركيب، على ثلاثة آراء:

أحدها: رأي الفراء: أن "ما لك" وفروعه محمول على معنى مخالف

لصاحبه في اللفظ، وهو "المنع"، وهو ما يحسن إدخال "أنْ" فيه[٢٥١]، وأيَّده في هذا المذهب ابنُ مالك[٢٥٢]. قال الفراء: " جاءت (أن) في موضع، وأسقطت من آخر... فمن ألقى (أن) فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها... وأما إذا قال (أن) فإنه مما ذهب إلى المعنى الذي يحتمل دخول (أن)، ألا ترى أن قولك للرجل: مالك لا تصلي في الجماعة؟ بمعنى ما يمنعك أن تصلي، فأدخلت (أن) فى (مالك) إذ وافق معناها معنى المنع"[٢٥٣].

واستدلَّ على صحة حجته بأمرين، أولهما: دخول "أنْ" في "ما لك" من قوله تعالى: {مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ}[الحجر:٣٢]، كما دخلت في "ما منعك" من قوله تعالى: {مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ}[الأعراف:١٢]، وقصة إبليس واحدة، فقال فيها بلفظين مختلفين ومعناهما واحد، وهذا يدل على أن معناهما واحد[٢٥٤]. وهذه عادة العرب فيما اتَّفقت معانيه واختلفت ألفاظه[٢٥٥]، كما في قوله[٢٥٦]:

يقـول إذا اقلـولى عليهـا وأقـردت ألا هـل أخـو عـيشٍ لذيـذ بـدائم

فأدخل الباء الزائدة في الخبر" دائم" بعد "هل"، وهي استفهام؛ لشبهها بحرف النفي "ما"، كقولك: ما أنت بقائم، "فلما كانت النية في "هل" يراد بها الجحد، أدخلت لها الباء"[٢٥٧].

والأمر الآخر الذي استشهد به على اتفاق معنى "ما لك" و"ما منعك"، هو مجيء "ما لك" في المستقبل، ولم تأت في دائم ولا ماض[٢٥٨].

واعتُرض على الفراء في هذا أن تضمين "ما لك" معنى "ما منعك" يترتب عليه أمران، أولهما: أن المصدر المؤول يصبح في محل نصب على أنه المفعول الثاني للجار والمجرور؛ لتأوُّله بفعل يتعدى إلى اثنين[٢٥٩]، والآخر: زيادة "لا"؛ إذ المعنى: أي شيء منعنا القتال[٢٦٠]، وذلك خلاف الأصل؛ "لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل ألا تكون "لا" زائدة"[٢٦١].

ولكنَّ الدماميني التمس وجها آخر لتخريج الفراء، بقوله: " قد يقال: إنما يرد ذلك أن لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولًا مصرحًا، وليس في كلامه ما يقتضيه، وقد قال الجوهري: يقال: منعته عن كذا فامتنع، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى أن "أنْ" وصلتها معمولان للجار والمجرور المتضمنين معنى "منعنا" على تقدير نزع الخافض، أي ما منعنا عن كذا، فلا يكون مفعولا به مصرحا، فلا يمتنع عمل الجار والمجرور على التضمين، والمحل حينئذ إما نصب أو خفض على الخلاف"(٢٦٢)، وهذا كثير في كلامهم، لأن حذف الجار مع "أنْ" مطرد قياسي.

والثاني: رأي الكسائي: أن المصدر المؤول معمول لجار محذوف تقديره "في"، وعلة الحذف أن هذا الموضع مما يكثر فيه حذف حرف الجر مع "أنْ"(٢٦٣)، وأصل التركيب: وما لنا في أنْ لا نقاتل(٢٦٤)، والمعني: وأي شيء لنا في ترك القتال في سبيل الله(٢٦٥).

وقد ارتضى هذا الرأي الزجاج(٢٦٦)، والنحاس(٢٦٧)، وأبو حيان(٢٦٨)، وابن هشام(٢٦٩)، واستسهله ابن مالك(٢٧٠). واعترض الفراء على ذلك الرأي بأنه لو صح هذا التقدير "لجاز في الكلام أن تقول: ما لك أنْ قمت، وما لك أنك قائم؛ لأنك تقول: في قيامك، ماضيًا ومستقبلًا، وذلك غير جائز لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال، تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمت"(٢٧١).

ورجَّح أبو علي الفارسي رأي الكسائي على رأي الفراء، بقوله:" إذا اتَّجه للكلام وجه صحيح، وكان مستمرًّا على الأصول، فلا وجه لعَدْلِه عنه إلى غيره ... فإذا كان ما ذكرناه من تقدير حرف الجر متخرجًا على معنى مستقيم ولفظ مستعمل، فلا حاجة به إلى أن يُقدَّر أنَّ معنى "ما لنا": ما يمنعُنا، فكأنه قال: ما يمنعنا أن نقاتل، أي: ما يمنعنا من أنْ نقاتلَ، على أنا لا ندفع الحمل على المعنى في كثير من المواضع، ولكن لا يُستحسن ترك الظاهر والعدول عنه إلى غيره ما وُجِد للتأويل على الظَّاهر مساغٌ ومجال"(٢٧٢). وعلة الترجيح لديه أنه إذا

كان لا بد من إضمار حرف الجر على قول الفراء مع الحمل على المعنى، فإن قول الكسائي بإضمار حرف الجر مع ظاهر الكلام بغير شك أولى وأقوى[٢٧٣].

ولكن هذا القول ترتب عليه مواقف متباينة من النحاة حيال نقطتين خلافيَّتين:

النقطة الأولى: خلافهم حول العلة من جراء حذف الجار[٢٧٤]، حيث ذهب جمهور النحاة إلى أنه "إذا طال الكلام كان الحذف أجمل"[٢٧٥]؛ لأن طول "أنْ" بالصلة يستدعي التخفيف[٢٧٦]، شريطة أمن اللبس وتعيُّن الجار[٢٧٧]. قال المبرد: المبرد: "وتقول أمرته أن يقوم يا فتى، فالمعنى أمرته بأن يقوم، إلا أنك حذفت حرف الخفض وحذفه مع "أنْ" جيد، وإن كان المصدر على وجهه جاز الحذف، ولم يكن كحسنه مع "أنْ"؛ لأنها وصلتها اسم. فقد صار الحرف والفعل والفاعل اسمًا، وإن اتصل به شيء صار معه في الصلة، فإذا طال الكلام احتمل الحذف"[٢٧٨].

بيد أن هذه العلة لم تكن دليلًا مقنعا للسهيلي، معللًا ذلك بأن الموصول الاسمي طويل بالصلة، ولا يحذف معه الجار، فلا تقول: هربت الذي عندك، أي: من الذي عندك[٢٧٩].

وذهب الفراء إلى أن علة الحذف مع "أنْ" هي عدم ظهور الإعراب فيها بخلاف المصدر الصريح، يقول: "(أن) تُضمر الخوافض معها كثيرًا، وتكون كالشرط، فاحتملت دخول الخافض وخروجه؛ لأن الإعراب لا يتبيَّن فيها، وقلَّ في المصادر لتبين الرفع والخفض فيها"[٢٨٠].

وأحال الزجاج علة الحذف على دلالة أنْ" على الاستقبال، يقول: " وإنما صلح مع "أنْ"؛ لأن "أنْ" تدل على الاستقبال، فكأنَّها عوض من المحذوف"[٢٨١]؛ ولذلك منع حذف الجار مع المصدر الصريح "ولو قلت: جئت ضربَ زيد، تريد: لضرب زيد، لم يجز كما جاز مع "أنْ"؛ لأن "أنْ" إذا وُصلت دلَّ ما بعدها على الاستقبال...وإذا قلت: جئتك ضرب زيد، لم يدل الضرب على معنى

الاستقبال"[٢٨٢].

واعتل السهيلي بعلة أخرى لحذف الجار، مفادها أنَّ "أنْ" والفعل ليس اسما محضًا، ولكن في تأويل اسم، وذلك بخلاف الاسم المحض فإنه اسم قابل لدخول حروف الجر عليه، "وأما أن فحرف محض لا يصح دخول حرف جر عليه، ولا على الفعل المتصل به، فلا تقول: هو اسم مخفوض، إنما هو في تأويل اسم مخفوض، فمن هاهنا فرقت العرب بينه وبين غيره من الأسماء، فإذا أدخلت عليه حرف الجر مظهرا جاز؛ لأنه في تأويل اسم، وإذا أضمرت حرف الجر جاز أيضا؛ التفاتًا إلى أن الحرف الجار لا يدخل على الحرف، ولا على الفعل، فحسن إسقاطه مراعاة للفظ أنْ، وللفظ الفعل"[٢٨٣].

والنقطة الأخرى: اختلافهم حول محل"أنْ" وصلتها بعد حذف الجار على ثلاثة مذاهب[٢٨٤]، أهو في موضع نصب بإسقاط الجار، أم في موضع جر على إرادته، أم جواز الأمرين؟

(١): مذهب الخليل[٢٨٥] والفراء[٢٨٦] والمبرد[٢٨٧]، وتبعهم أبو علي الفارسي[٢٨٨] أن محله النصب على فقد الخافض؛ قياسًا على المصدر الصريح إذا حذف معه الجار[٢٨٩]. قال سيبويه: " فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا. هذا قول الخليل"[٢٩٠].

(٢): مذهب الكسائي أن المحل جر على إرادة الجار[٢٩١]. يقول الفراء: "وقوله:{وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ}: وَجِلَةٌ من أنهم. فإذا ألقيت (مِن) نصبت. وكل شيء فِي القرآن حذفت منه خافضًا فإن الكسائي كان يقول: هو خفض على حاله"[٢٩٢].

وقوَّى السيرافي هذا القول، وأيَّده بقوله: "حروف الجر تحذف من "أنْ" و"أنّ" مخففة ومشددة؛ لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد، وقد طال، فحسن الحذف... فإذا كان طرح حرف الجر للاستطالة في اللفظ فكأنه موجود في الحكم. ألا ترى أنك تقول: مررت بالذي ضرب زيد. بمعنى: الذي ضربه زيد.

وتعطف الأخ على الهاء المحذوفة العائد إلى "الذي"، وكأنها موجودة، فكذلك اللام وسائر حروف الجر إذا حذفت كأنها موجودة"[٢٩٣].

(٣): مذهب سيبويه جواز الوجهين في "أن": النصب والجر[٢٩٤]، قال سيبويه: " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: {وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ}[٢٩٥]، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون... فإن حذفت اللام من أنْ فهو نصبٌ"[٢٩٦]. وقال في موضع آخر: "ولو قال إنسان: إن "أنَّ" في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا ربَّ ... لكان قولًا قويًا... والأول قول الخليل"[٢٩٧].

والثالث: قول بعض النحاة إن هذا الأسلوب مما حذفت فيه الواو، بمعنى أن ثمة واوًا محذوفة قبل المصدر المؤول، كما في قوله تعالى: {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّه}[البقرة: ٢٤٦]، والتقدير: وما لنا ولأن لا نقاتل[٢٩٨].كما حُذفت من نحو قولك في الكلام: مالك ولأن تذهب إلى فلان؟ فألقى منها الواو[٢٩٩].

واحتج بما حكاه عن العرب أنهم يقولون:"إياك أن تتكلم"، بمعنى: "إياك وأن تتكلم"، فحذفت الواو. وعلة حذف الواو عنده أن "أنْ" حرف غير متمكن في الأسماء[٣٠٠]. ومن ثم أجاز: " مالك أن تقوم"، ولم يجز: "مالك القيام"؛ لأن القيام اسم صحيح و"أن" اسم ليس بالصحيح[٣٠١].

ولم يستحسن النحاة هذا القول، وأنكروه، لسببين:

أولهما: أن العرب تقول: "إياك بالباطل أن تنطق"، فلو كانت الواو مضمرة في "أن" لجاز أن تقول: "ضربتك بالجارية وأنت كفيل"، تريد: "وأنت كفيل بالجارية"، وأن تقول: "رأيتك إيانا وتريد" بمعنى: "رأيتك وإيانا تريد"، ولكن ذلك غير جائز؛ لأن الأفاعيل الواقعة بعد الواو لا تقع على ما قبلها[٣٠٢]. واستشهدوا على فساد هذا التأويل بقول الشاعر[٣٠٣]:

فـــبح بالســـرائر فـــي أهلهـــا وإيـــاك فـــي غيـــرهم أن تبوحـــا

لأنه لو كانت ثَمة واو مضمرة في "أن" لم يجز تقديم "في غيرهم" علي الفعل؛ وهذا دليل على أنه لا يجوز إضمار الواو في "أنْ"(٣٠٤).

والسبب الآخر: أن حذف الواو على خلاف الأصل، ولا يُذهب إليه إلا لضرورة، "ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الحذف"(٣٠٥)، أما احتجاجه بقول العرب: " إياك أن تتكلم" فليس – كما زعم– على حذف الواو، بل "إياك" ضُمِّن معنى الفعل"احذر"، و"أنْ تتكلمَ" في موضع نصب، والمعنى: احذر التكلُّمَ(٣٠٦).

والرابع: وهو قول المبرد أن "ما" في هذا الأسلوب نافية لا استفهامية(٣٠٧)، فيكون القول إخبارًا، كأنه قيل: ليس لنا أن لا نقاتل(٣٠٨)، وعلى هذا القول يزول السؤال، ويسهل الأمر في دخول أنْ(٣٠٩).

في نهاية ذكر هذه الآراء يُلاحظ إلى أن اللغة قد عضَّدت تلك الآراء، وهذا يعني أنه لا يجوز تخطئة رأي منها، طالما قد أُيد بدليل من اللغة، إلا أنني أميل إلى ما ذهب إليه الأخفش، وهو أن "أنْ" في جملة الحال زائدة، وذلك للأسباب الآتية:

(أ) أن الغالب والمعهود في كلام العرب أن يُقال: ما لك لا تفعل كذا؟ ولا يقال: ما لك أن تفعل كذا؟ ولا: ما لك أن لا تفعل كذا(٣١٠). قال الفراء: "فمن ألقى "أنْ" فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها"(٣١١).

من أجل هذا اشترط الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) اتِّباع معهود العرب الذين نزل بلسانهم القرآن، "فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف، فلا يصح أن يجرى في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب"(٣١٢). وقال في موضع آخر: " فليس بجائز أن يضاف إلى القرآن ما لا يقتضيه، كما أنه لا يصح أن

ينكر منه ما يقتضيه، ويجب الاقتصار في الاستعانة على فهمه على كل ما يضاف علمه إلى العرب خاصة، فبه يوصل إلى علم ما أودع من الأحكام الشرعية، فمن طلبه بغيره ما هو أداة له، ضل عن فهمه، وتقول على الله ورسوله فيه"(٣١٣).

ومن ثم، فالقول بزيادة "أنْ" في جملة الحال هو من باب حمل القليل على الكثير– إذ إن الغالب في هذا الأسلوب مجيء الحال جملة فعلية منفية بلا– "وفي هذا الاعتبار تكون الأساليب أبلغ وأكثر دلالة؛ لأنها تدل على إنكار الواقع مع التعجب والتوبيخ والطلب، أو إنكار الوقوع مع الإثبات والوعيد، وفي اعتبار "أن" أصلية على أن المعني أي شيء لنا في ترك القتال، أي: ليس لنا في تركه شيء، استعمال للاستفهام في مجرد النفي، وهو نادر في القرآن، ولم تدل عليه "ما" إلا نادرًا كذلك"(٣١٤). كما يترتب على القول بزيادة "أنْ" توحيد القول بأن ما بعد "ما لك" وفروعه في موقع الحال، دون الخوض في خلافات النحاة وتأويلاتهم، كما رأينا منذ قليل.

(ب) أنكر النحاة مذهب الأخفش؛ لأن "أن" الزائدة لا تعمل؛ استنادًا إلى القاعدة التي تقرر أن "الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا"(٣١٥). ولكن هذه القاعدة غير مطردة في كثير من الأبواب النحوية، وهذا يعني أنه لا يمكن تعميمها؛ لأنها قد تصدق على بعض الجزئيات دون الكليات؛ حيث إنها بُنيت على اطراد اختصاص بعض الحروف بالعمل في الاسم والفعل المضارع، نحو اطراد اختصاص حروف الجر بالاسم، واطراد اختصاص حروف الجزم بالفعل المضارع.

وبعبارة أخرى هذه القاعدة جزئية وليست كلية؛ لأمرين:

أولهما: إهمال بعض الحروف المختصة، كـ"لام" المعرفة مع الاسم، والسين وسوف مع الفعل المضارع(٣١٦)، و"قد" مع الفعل الماضي والمضارع(٣١٧).

والآخر: إعمال بعض الحروف المشتركة، وحقها ألا تعمل، لعدم

اختصاصها بأحدهما[٣١٨]، ومن ذلك:

١- إعمال "ما" النافية عمل ليس في لغة أهل الحجاز، كما في قوله تعالى:{مَا هَذَا بَشَرًا}[يوسف:٣١]، على الرغم من أنها حرف غير مختص، لدخولها على الفعل، نحو قوله تعالى: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ}[البقرة:٩].

٢- إعمال "لا" النافية عمل "ليس" تارة، وعمل "إنَّ" أخرى[٣١٩]، وهي حرف مشترك يدخل على الاسم والفعل على السواء.

٣- إعمال "كي" في مذهب سيبويه والأكثرين، وهي حرف غير مختص، فتارة تأتي حرف جر بمعنى اللام، وتدخل على الاسم، نحو: "كَيْمَهْ"، وأخرى تكون حرفًا موصولًا ينصب المضارع بعده كـ "أنْ"؛ ولذلك تدخل اللام عليها، نحو: جئتَ لكي تقومَ، كما في قولك: "لأنْ تقومَ"[٣٢٠].

٤- إعمال "إذن" النصب في المضارع المستقبل، نحو: إذن أكرمَك، وهي غير مختصة بالمضارع، لدخولها على الجملة الاسمية، نحو: إذن أنا أكرمك[٣٢١].

ومن ثم، فالقول بإهمال "أن" الزائدة؛ لأنها غير مختصة، فيه نظر؛ لأن نظرية الاختصاص ضعيفة غير مستحكمة وغير مطردة إلا في بعض الجزئيات، ودليل ذلك – كما سبق القول- أن هناك حروفا مختصة كان الأصل فيها أن تعمل، ومع ذلك أُهملت، وحروفا مشتركة أُعملت والأصل فيها ألا تعمل.

(جـ) استدلَّ النحاة على أن "أن" الزائدة حرف غير مختص بالفعل، واحتجوا على ذلك بشواهد[٣٢٢]- سبق ذكرها من قبل- تظهر أن "أنْ" يليها الحرف والاسم. ولكن هذه الشواهد لا تنهض دليلًا على القول بزيادة "أن"، فلا يقاس عليها، إذ إن هذه الزيادة تبدو مقصورة على الشعر، ودليل ذلك:

١- أن ابن عصفور اعتبر زيادتها بين الكاف والاسم المجرور منافٍ لفصيح الكلام[٣٢٣]، وأن "ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه"[٣٢٤]، ووصف

ابن مالك رواية الجر على زيادة "أن" بين الجار والمجرور بالشذوذ(٣٢٥)، وحكم ابن هشام على وقوعها بين الكاف ومخفوضها بالندرة(٣٢٦).

٢- حكم النحاة على زيادة "أن" بعد إذا بالشذوذ لندرته(٣٢٧)، بالإضافة إلى أن هذا الموضع- فيما رجعت إليه- لم ينص أحد من النحاة على أنه من مواضع زيادة "أنْ". والشاذ النادر لا يقاس عليه، ولا يعبأ به(٣٢٨).

٣- أن زيادة "أن" بعد "لو" قليلة، وهذا ما يشعر به قول ابن مالك: "قد تزاد قبل "لو" في القسم"(٣٢٩). ولعل هذا ما جعل ابن عصفور يذهب إلى أن "أنْ" في هذا الشاهد ليست زائدة، وإنما هي "توطئة لجعل الفعل الواقع بعدها جوابًا للقسم، كما يدخلون اللام على إن الشرطية"(٣٣٠). وذلك في قوله: "وأما الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه فـ "أن"، إن كانت الجملة الواقعة جوابا لـ"لو" وما دخلت عليه"(٣٣١). وهو ظاهر مذهب سيبويه أن "أنْ" تكون بمنزلة لام القسم في قوله: "أما والله أنْ لو فعلت لفعلت"(٣٣٢).

وذهب أبو حيان إلى أنها "أن" المخففة من الثقيلة، وهي التي وصلت بـ (لو) نحو قوله تعالى:{وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا}[الجن:١٦]، والتقدير: "أنه إذا قيل أقسم أن لو كان كذا لكان كذا، فمعناه أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا، ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجر، أي أقسم على أنَّه لو كان، فصلاحية أنَّ المشددة مكانها يدل على أنها مخففة منها"(٣٣٣).

المبحث الرابع: وقوع المضارع المنفي بـ"لا" موقع الحال

من أكثر أنماط هذا الأسلوب شيوعًا في عصور اللغة المختلفة، ذلك النمط الذي تكون فيه الحال جملة فعلية منفية بـ"لا"، ومن شواهده(٣٣٤) قوله تعالى: {وَمَا {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[النساء: ٧٥]، {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ}[المائدة: ٨٤]، {قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ}[يوسف: ١١]، {وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ}[النمل: ٢٠]، {وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ

تُرْجَعُونَ}[يس: ٢٢]، {مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ}[الصافات: ٢٥].

وقد وقفتُ، من خلال تتبع شواهد هذا النمط في مظانه المختلفة، قديمة وحديثة، على أن جملة الحال تنتظم خاصتين، هما: (أ) لا تكون منفية إلا بأداة النفي "لا". (ب) يُمتنع فيها اقتران المضارع المنفي بـ"لا" بالواو؛ لأنه كالمثبت في لزوم الربط بالضمير العائد إلى صاحب الحال، والتجرد عن الواو(٣٣٥)؛ وعلة ذلك ذلك ثلاثة أمور: أولها: تمام تعلُّق الحال بصاحبها في هذا التركيب وشدة ارتباطها به(٣٣٦). والثاني: العلاقة الوثيقة بين الاستفهام الإنكاري وجملة الحال، إذ إن الاستفهام الإنكاري منصب على عدم حصول الفعل في الجملة الحالية. والثالث: أن المضارع المنفي بـ"لا" واقع موقع المفرد المضاف إليه "غير"، فجرى مجرى الاسم في الاستغناء عن الواو؛ لأن معنى: ما لك لا تقوم: ما لك غيرَ قائم(٣٣٧).

بيد أن هذا الاستعمال، رغم كثرة شواهده، مخالف للنظام النحوي؛ وذلك لأن الفعل المضارع إذا نُفي بـ"لا" تخلص للاستقبال، وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال؛ "لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها، فتفوت المقارنة، وللتنافي بين الحال والاستقبال"(٣٣٨).

جعل النحاة "لا" النافية من الأدوات التي تلعب دورًا هامًّا في توجيه الزمن النحوي وتخصيصه(٣٣٩)، حيث ذهب الأكثرون إلى أن المضارع يتمحض بها للاستقبال(٣٤٠)، كما في قوله عز شأنه: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ}[البقرة:٤٨].

وهذا ظاهر مذهب سيبويه، حيث قال: "وإذا قال هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيه لا يفعل"(٣٤١). وقال في موضع آخر: "وتكون لا نفيًا لقوله يفعل، ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل"(٣٤٢).

وذهب المبرد إلى أنها " إذا وقعت على فعل نفته مستقبلًا، وذلك قولك: لا يقوم زيد، وحق نفيها لما وقع موجبًا بالقسم، كقولك ليقومن زيد، فتقول: لا يقوم يا

فتى، كأنك قلت: والله ليقومن، فقال المجيب: والله لا يقوم"[٣٤٣].

وجعلها ابن الوراق لنفي المستقبل المحض[٣٤٤]، فقال: "و(لا) تدخل على الفعل المضارع، وتجعله للاستقبال، وإنما أدخلوها على الماضي، وهم يريدون الاستقبال، كقولك: والله لا آتيك أبدا"[٣٤٥].

ونص الزمخشري على أنها لنفي المستقبل، فلا يُنْفَى بها الحال[٣٤٦].

وخالفهم ابن مالك، فقال: "إذا نُفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله، بل صلاحية الحال باقية... وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء"[٣٤٧]. وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش[٣٤٨] والزجاجي في قوله: "لا نفي للمستقبل والحال، وقبيح دخولها على الماضي؛ لئلا تشبه الدعاء"[٣٤٩].

وقد أيَّد هذا الرأيَ بعض النحاة، وهذه طائفة من أقوالهم:

قال ابن الشجري: إنهم "نفوا بها الأفعال المستقبلة والحاضرة، فإذا قال: سيفعل أو سوف يفعل، قلت: لا يفعل، ومن ذلك قوله: {إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ}، فهذا مستقبل محض؛ لأنه جزاء ... وإذا قال: زيد يكتب الآن، قلت: لا يكتب، فنفيت الحاضر"[٣٥٠].

وقال الرضى: "ويتخلص (المضارع للاستقبال) أيضًا بحرف التنفيس. قال سيبويه ومن تبعه: وبلا للنفي أيضا. وقال ابن مالك: بل يبقى على صلاحيته للحال، وليس ببعيد؛ لقوله تعالى: {وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ}[٣٥١].

وقال أبو حيان: "وقع الخلاف في لا: هل تختص بنفي المستقبل، أم يجوز أن تنفي بها الحال؟ وظاهر كلام سيبويه، رحمه الله، هنا أنها لا تنفي الحال، إلا أنه قد ذكر في الاستثناء من أدواته لا يكون، ولا يمكن حمل النفي فيه على الاستقبال؛ لأنه بمعنى إلا، فهو للإنشاء، وإذا كان للإنشاء فهو حال"[٣٥٢].

وقال الزركشي: "وقد ينفى المضارع مرادًا به نفي الدوام كقوله تعالى: {لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ}، وقد يكون للحال كقوله: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ }... وقوله: {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ}، يصح أن تكون في موضع

الحال أي ما لكم غير مقاتلين"[٣٥٣].

وقال البغدادي: "فإن لا ليست للاستقبال على الصحيح، والمضارع المنفي بها يقع حالًا، نحو: {مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا}"[٣٥٤].

ولا يخلو هذا الرأي من وجاهة، وله أدلة كثيرة تؤيده:

أحدها: أنه على القول الأول، بتمحض المضارع المنفي للاستقبال، يلزم التناقض والاستشكال؛ لأن النحاة قد أجمعوا على جواز وقوع المضارع المنفي بـ"لا" موقع الحال، نحو: جاء زيد لا يتكلم، مع إجماعهم على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال[٣٥٥]. ولذلك قال الدماميني: "ولم يزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا، مع قوله: إن المضارع المنفي بـ "لا" يقع حالا، وقول غيره إن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال"[٣٥٦].

حيث إن النحاة قد اشترطوا في جملة الحال أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال؛ لأن "الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال... إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها"[٣٥٧].

ونتيجة لذلك الاستشكال، ذهب بعض النحاة إلى أن المضارع المنفي بـ"لا" ليس في موضع الحال، وإنما هو منصوب على نزع الخافض، والتقدير: "وما لكم في أن لا تقاتلوا"، فحُذف حرف الجر ،ثم ارتفع الفعل بعد إضمار "أنْ"[٣٥٨].

ولكنَّ هذا التقدير فيه حمل للكثير على القليل؛ إذ إن النفي في جملة الحال كثير، بخلاف رفع المضارع بعد حذف أن، فهو قليل[٣٥٩]، لا يُقدم عليه إلا بقرينة ظاهرة.

والدليل الثاني: إيقاع المضارع المنفي بـ"لا" في مواضع متفق عليها، لا تتسق والاستقبال، نحو قول القائل: " قاموا لا يكون زيدا"، بمعنى: إلا زيدا. ومن المعلوم أن "المستثني منشئ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، و"لا يكون" هنا استثناء، فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بلا مخلصا

للاستقبال لم تستعمل العرب "لا يكون" في الاستثناء لمباينته الاستقبال"[٣٦٠]. ومثل ذلك أيضا مجيء المضارع المنفي بلا منافيا للاستقبال في: " أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه؟ وأتحبه أم لا تحبه؟ وما لك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟"[٣٦١]. وهذا كله يفيد الحال، ويتنافى مع الاستقبال.

وقد ورد به القرآن الكريم كثيرًا، حيث أحصى الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة –رحمه الله– ما يقارب الثمانين موضعًا[٣٦٢]، جاءت فيها "لا" فيها لنفي الحال، أو بمعنى (لم)، ودليل ذلك أنك لو وضعت مكانها "لن" لأفاد المعنى الاستقبال، وهو ما لا يصح، كما في قوله تعالى:

– { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ }[البقرة: ١٢].

–{فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ}[البقرة: ١٧].

–{قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ}[البقرة: ١٧٠].

– {فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا }[النساء: ٧٨].

– {قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي}[المائدة: ٢٥].

– {كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}[المائدة: ٧٩].

– {فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ}[الأنعام: ٣٣].

– {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا}[النحل: ٧٨].

– {وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }[يس: ٢٢].

وكثُر أيضًا وروده في فصيح الكلام منظومًا ومنثورًا[٣٦٣]، ومنه قول الشاعر[٣٦٤]:

يـرى الحاضـرُ الشـاهدُ المطمـئنُ مـن الأمـر مـا لا يـرى الغائـب

وقول الآخر[٣٦٥]:

إذا حاجـــةٌ وَلَّتْـــكَ لا تســـتطيعُها فخُذ طَرَفًا من غيرها حينَ تَسبِقُ

وكذلك قول الآخر[٣٦٦]:

كـأن لـم يكـن بـينٌ إذا كـان بعـده تـــلاقٍ ولكـــن لا إخـــال تلاقيـــا

والدليل الثالث: أن قول سيبويه –"وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنَّ نفيه ما يفعل. وإذا قال هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيه لا يفعل"[٣٦٧]– تنبيه على الأكثر في الاستعمال، والأولى في رأيه[٣٦٨]. إذ ليس في عبارة سيبويه ما يمنع نفي الحال بلا، ودليل ذلك أن عبارته ليس فيها "ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما)، ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا). وقد بين في موضع آخر أن (إن) النافية مساوية لـ (ما)، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل (ما)، وبين أيضًا أن (لن) لنفي سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها لـ(لا)، ولم يتعرض لذلك في باب نفي الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما)، ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال، وذلك أن استعمال (ما) في النفي أكثر من استعمال (إن)، ونفي الحال بها أكثر من نفيه بلا"[٣٦٩].

بالإضافة إلى أن "لا" في قوله: "لا يفعلُ" راجحة على "لن"؛ من أجل تحقيق المحاذاة والانسجام الصوتي في الكلام؛ لأن "الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفي الثاني بلا قوبل مرفوع بمرفوع، فيكون الفاعلان متشاكلين، وإذا نفي بلن قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة"[٣٧٠]. والمشاكلة باب واسع " كثير في كلام العرب، يحافظون عليه، ويدعون غيره إليه، أعني أنهم قد يؤثرون المحاكاة والمناسبة بين الألفاظ تاركين لطريق القياس"[٣٧١]، نحو قولهم: "أَخَذَهُ ما قدُم وما حدُث"، فضموا فيهما، ولو انفرد، لم يقولوا إلا "حَدَثَ" بفتح الدال[٣٧٢].

ودليل آخر أن مذهب سيبويه، رحمه الله، هو حمل الضد على الضد[٣٧٣]، لتلبسهما بحيز واحد[٣٧٤]، فإذا كانت "لا" ضدا لنعم[٣٧٥] فإن "هذا إشعار بعدم

تقيدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا يتقيد نعم، لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلًا نحو: أقام زيد؟ وأتظنه قائما؟ وأتسافر غدا؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضي، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، و"لا" بعدهن مقتضية لنفيهن"(٣٧٦).

ومن ثم فكلام سيبويه ليس صريحًا في أن المضارع المنفي بـ"لا" لا يكون إلا مستقبلًا، وإن كان يُقدم دلالة أوَّليَّة على أن المضارع المنفي بـ"لن" والمضارع المنفي بـ"لا" متطابقان زمنيًّا، ففي نفي حدث المستقبل قال: "وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه لا يفعل. وإذا قال: ليفعلنَّ فنفيه لا يفعل، كأنه قال: واللَّه ليفعلنَّ، فقلت: والله لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل فإنَّ نفيه لن يفعل"(٣٧٧). بيد أنه لما وضع "لا يفعل" بإزاء "ليفعلن"، أعرب عن الفرق الوظيفي بين "لا" و"لن"؛ ذلك لأن الحدث في سياق القسم قريب من التحقق أو كالمتحقَق بالفعل وكذلك نفيه؛ لما في "لا يفعل" من اقتضاء القسم(٣٧٨).

ومن ثم، فهذا يعني أن "لا" تفترق عن "لن" باستعمالات خاصة، منها:

(١): أنها ليست مقتصرة على الاستقبال، وإنما فيها معنى الاتساع والشمول، قال أ. إبراهيم مصطفى: "والنافية للمضارع هي أكثر أنواع "لا" استعمالًا، ونصف ما ورد في الكتاب الكريم من هذا النوع. ويلاحظ في نفي المضارع أنك تقول: "لم يتكلم" فالنفي للماضي، و"ما يتكلم" فالنفي للحال، و"لن يتكلم" فهو للمستقبل، فإذا قلت: "لا يتكلم" كان النفي أوسع وأشمل، ففي معنى "لا" معنى الشمول والعموم"(٣٧٩).

وفي السياق نفسه يرى برجشتراسر أن: "لا مستعملة في كل الحالات إلا الماضي"(٣٨٠)، ثم أردف ذلك بقوله: "وإذا راعينا أن "لم" ليست إلا "لا" بزيادة "ما"، قلنا إن "لا" مستعملة في الجميع، والسبب في ذلك أنها أقدم حروف النفي"(٣٨١).

فهي تنفي المضارع بكل أزمانه: الحال، والمستقبل الممتد، وغير الممتد.

فنفي الحال نحو قوله تعالى: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ }[المائدة: ٨٤]، ونفي الاستقبال نحو قوله تعالى: {لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ}[الحشر: ١٢]، ونفي غير الممتد نحو قوله عز شأنه: {قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا }[آل عمران: ٤١].

(٢): استعمال "لا" للاستغراق الأبدي(٣٨٢)، نحو قوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ}[البقرة: ٢٥٥]، وقوله: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ }[الأنعام: ١٠٣]، وقوله: {وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ}[الأعراف: ٤٠]،{لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ}[سبأ: ٣]. ولذلك يرى الكفوي أن "لن" تكون "لنفي ما قرب وعدم امتداد النفي"(٣٨٣)، وعلل ذلك بعلة جيدة وهي أن "الالفاظ مشاكلة للمعاني، فـ"لا" جزؤها ألف، يمكن امتداد الصوت بها بخلاف "لن"، فطابق كل لفظ معناه، فحيث لم يرد النفي مطلقًا أتى بـ "لن"، وحيث أريد النفي على الإطلاق أتى بلا"(٣٨٤).

وننتهي مما سبق إلى أن الرأي الأنسب في "لا" أنها تخلص المضارع للاستقبال عند عدم القرينة التي تمنع(٣٨٥). ومن ثم يمكن القول بأن المضارع المنفي بـ"لا" لا يدخل ضمن هذا الشرط الذي وضعه النحاة؛ وهو ألَّا تكون جملة الحال مفتتحة بدليل استقبال؛ وذلك لأن "لا" –كما اتضح– ليست مختصة بنفي المستقبل.

الخاتمة

لعل المرء، في ختام هذه الدراسة، يستطيع أن يجمل أحكام هذا الأسلوب وطرائق استعماله في النقاط الآتية:

أولًا: ما لك وفروعه تعبير لغوي، له حضور واسع في كلام العرب، قوامه الإفصاح عن حالات المتكلم النفسية، بنبرة انفعالية تلوِّن الخطاب بمعان انفعالية– نحو: الإنكار، والتعجب، والسخرية، والتوبيخ، والتبكيت، واللوم، والعتاب، والحث، والتعجيز– بقصد تنبيه المخاطب ليراجع نفسه في أمرين، أحدهما: استنكار وقوعه في فعل شيء كان ينبغي ألا يُفعل، والآخر: التعجب من عدم قيامه بفعل ما، رغم انتفاء الموانع المؤدية إليه.

ثانيًا: اكتسب هذا التركيب بعدًا تداوليًّا؛ لارتباطه بالجانب الانفعالي المعبِّر عما يعتور النفس من مشاعر وعواطف تجاه الآخرين، بالإضافة إلى حيويته المجتلبة من حيوية الحال، التي تتنوع لتأخذ أشكالًا فيها سعة، يوظفها المتكلم فيما يتسق مع السياق لأداء وظائف إبلاغية وجمالية.

ثالثًا: تتسم البنية التركيبية لهذا الأسلوب بصياغة شكلية ثابتة، ذات قوالب مستقرة، نلمح فيها– في الغالب– أربعة عناصر رئيسة: "ما" التي فقدت خاصية الاستفهام، واكتسبت دلالة الإنكار باتصالها بـ "لام" الجر، وأصبحتا متلازمتين في الإنكار، وشكَّلتا مركبًا تامًّا، يؤدي معنى نحويًّا وظيفيًّا شبيهًا بعمل الأفعال الناقصة، يتلوهما ضمير متصل أو اسم ظاهر، ثم تختم بنية التركيب بحال كاشفة للإبهام الموجود في "ما ل"، ومبيِّنة للمستفهَم عنه، ولازمة لصحة المعنى.

رابعًا: اللام في "ما لك" وفروعه بقيةُ كلمة "بال"، التي حُذف مقطعها الأول "با"، والأصل: "ما بالك"، ولكن لشيوع هذا الاستعمال اعتُبر كالكلمة الواحدة، فتخففوا فيه؛ نظرًا لتتابع مقطعين متوسطين مفتوحين: "ما"، "با"، فحُذف المقطع الثاني، وبقيت اللام دالة على الأصل، وظل التركيبان الأصل والفرع يدوران في الاستعمال. وهو تطور قديم؛ لأن وجود الصيغتين في القرآن الكريم والشعر

الجاهلي يعني أن هذا التغيير قد شق طريقه إلى العربية الفصحى مع الأصل.

خامسًا: زيادة "أنْ" في جملة الحال ظاهرة تركيبية استُحدثت في عصر صدر الإسلام، على غير ما جرت به العادة عند الجاهليين، حيث كان المطرد مجيء الحال بلا "أن"، وإذا ما جئنا إلى مدونة عصر صدر الإسلام فإننا نجد تطورًا في استعمال هذا التركيب، فمرة يحافظون على الاستعمال القديم، ومرة يأخذون في استعمال جديد؛ وهو شغل "أن" وصلتها لوظيفة الحال، وإن كان الاستعمال الغالب على الألسنة هو استعمال العصر الجاهلي. والقول بزيادتها هو من باب حمل القليل على الكثير؛ إذ إن الغالب في هذا الأسلوب مجيء الحال جملة فعلية منفية بلا.

سادسًا: الرأي الأنسب في "لا" أنها تخلص المضارع للاستقبال عند عدم القرينة التي تمنع؛ لكثرة مجيئها لنفي الحال، ويترتب عليه أن المضارع المنفي بـ"لا" لا يدخل ضمن هذا الشرط الذي وضعه النحاة؛ وهو ألَّا تكون جملة الحال مفتتحة بدليل استقبال؛ وذلك لأن "لا" –كما اتضح في ثنايا البحث– ليست مختصة بنفي المستقبل.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في عرض ما إليه قصدت،

والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق.

الهوامش والإحالات

[١]- الوظائف التداولية في اللغة العربية، د. أحمد المتوكل: ص٢٨.

[٢]- انظر: البحر المحيط: ج٣ص٧١٨.

[٣]- انظر: معاني القرآن، الأخفش: ج١ص٢٦٣، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ج٢ص٨٨.

[٤]- انظر: الكتاب: ج٢ص٦١.

[٥]- انظر: معاني القرآن، الفراء: ج١ص٢٨١.

[٦]- انظر: الجمل في النحو: ص٨٥.

[٧]- شرح التسهيل، ابن مالك: ج٢ص٣٢٨.

[٨]- الكتاب: ج٢ص ٨٧.

[٩]- السابق: ج٢ص٦٠، ٦١.

[١٠]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة "١١٩": ج٢ص٨٢١. خالف الفراءُ مذهب الكوفيين في قولهم إن خبر كان منصوب على الحال، وذهب إلى أن نصبه على التشبيه بالحال لشبهها بـ "قام". انظر: شرح التصريح: ج١ص٢٣٣.

[١١]- معاني القرآن، الفراء: ج١ص٢٨١.

[١٢]- معاني القرآن وإعرابه: ج٢ص٨٨.

[١٣]- انظر: الدر المصون: ج٤ص٦٠.

[١٤]- صحيح مسلم، (باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات): ج١ص٨٦.

[١٥]- نصَّ سيبويه على ذلك في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة.انظر: الكتاب: ج٢ص١١٢.

[١٦]- انظر: شرح التسهيل: ج٢ص٣٢٧.

[١٧]- انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي: ج٢ص٦٦، المقاصد الشافية: ج٤ص٢٩.

[١٨]- شرح التسهيل: ج٢ص٣٢٧.

[١٩]- انظر: المنهاج: ج٢ص٦٦.

[٢٠]- انظر: مغني اللبيب: ص٣٩٢.

[٢١]- الكتاب: ج٤ص٢٢٨.

[٢٢]- نتائج الفكر في النحو: ص١٣٩.

[٢٣]- بدائع الفوائد: ج١ص٢٣٠.

[٢٤]- انظر: علل النحو: ص٣٢٣، شرح المفصل، ابن يعيش: ج٤ص٤١٢.

[٢٥]- التعجب: صيغه وأبنيته، د.جميل علوش: ص٢٠.

[٢٦]- المحرر الوجيز: ج٢ص٧٨.

[٢٧]- انظر: معاني القرآن وإعرابه: ج٢ص٢٨٦، حاشية الصبان: ج٣ص٤٠٦.

[٢٨]- انظر: إعراب ثلاثين سورة: ص١٥٢.

[٢٩]- انظر: جمال القراء وكمال الإقراء: ص٧٦٧.

[٣٠]- التفسير البسيط، الواحدي: ج١٠ص ١٣٣.

[٣١]- انظر: التطور اللغوي، د. عبد الرحمن أيوب: ص٢٥.

[٣٢]- الرجز بلا نسبة، في: الحيوان: ج٢ص٢٩٢.

[٣٣]- البيت من البسيط، انظر: ديوانه: ص٢٧٢.

[٣٤]- معاني القرآن: ج١ص١٦٣.

[٣٥]- السابق: ج١ص٢٨١.

[٣٦]- الجمل في النحو: ص٨٥.

[٣٧]- شرح التسهيل: ج٢ص٢٥٧.

[٣٨]- المساعد: ج١ص٥٤١-٥٤٢.

[٣٩]- انظر: الأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس: ص١٦٥-١٦٦.

[٤٠]- معاني القرآن، الفراء: ج١ص٢.

[٤١]- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ج٣ص٦٨.

[٤٢]- انظر: الخصائص: ج٣ص٣٦.

[٤٣]- الكتاب: ج٢ص ١٩٦.

[٤٤]- سر صناعة الإعراب: ج١ص ٣١٦.

[٤٥]- انظر: الأصوات اللغوية: ص١٦٦، ص١٦٩.

[٤٦]- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص١٤٠ بتصرف يسير.

[٤٧]- السابق: ص١٢٨-١٢٩.

[٤٨]- انظر:شرح شافية ابن الحاجب: ج١ص٣٤٠، شرح المفصل: ج١ص٣٧٨، شرح التسهيل: ج٣ص٣١٢.

[٤٩]- الأشباه والنظائر في النحو: ج١ص ٥٧٩.

[٥٠]- السابق: ج١ص٥٧٩.

[٥١]- الكتاب: ج٤ص ٢٢٩، وانظر: لسان العرب (يمن): ١٣/ ٤٦٣.

[٥٢]- انظر: نتائج الفكر: ص١٥٣، شرح المفصل: ج٣ص ١٣٠.

[٥٣]- تصحيح الفصيح وشرحه: ص٣٧.

[٥٤]- انظر: مغني اللبيب: ص٢٨٩، الجنى الداني: ص ١٠٤.

[٥٥]- المقاصد الشافية: ج٥ص ٣٦٢.

[٥٦]- انظر: الجنى الداني: ص٦٠.

[٥٧]- الإنصاف، مسألة رقم ٩٢: ج٢ص٦٤٦.

[٥٨]- انظر: معاني القرآن: ج١ص ٢٠٣.

[٥٩]- انظر: شرح المفصل: ج١ص ٣٦٧.

[٦٠]- بحوث ومقالات في اللغة: ص٢٣.

[٦١]- بدائع الفوائد: ج١ص١٥٢- ١٥٣.

[٦٢]- التحرير والتنوير: ج١٢ص ٢٨٨.

[٦٣]- الكشاف: ج٢ص ٤٧٧.

[٦٤]- جامع البيان: ج١٦ص ١٣٤.

[٦٥]- مفاتيح الغيب: ج٢٢ص ٥٦.

[٦٦]- انظر: البحر المحيط: ج٧ص٣٤٠.

[٦٧]- ومنعه قوم؛ لأن اللام حرف جر، وهي بعض المجرور، فلا يتضح معناها إلا بما بعدها، ولو حدث وقف على اللام، فإنما يكون ذلك لضرورة انقطاع النفس. انظر: إعراب القرآن، النحاس: ج١ص٢٢٧، المحرر الوجيز: ج٢ص٨١، البحر المحيط: ج٣ص٧١٨.

وجدير بالذكر هنا أن أذكر تعليلات المفسرين وعلماء القراءات لرسم اللام منفصلة عما بعدها في الآيات الأربع:

قال علم الدين السخاوي: " وإنما كتبت في المصحف في المواضع الأربعة كذلك على غير ما ينبغي أن تكتب عليه، ولعل الكاتب أراد بذلك التنبيه على أن اللام زائدة داخلة على الكلمة، مع أنَها دخلت على حرف زائد في هذا وهؤلاء، وهو ها التي للتنبيه، وفصلها في المعارج كراهة اجتماع اللامين". جمال القراء وكمال الإقراء: ص٧٦٧.

وجاء في حاشية الطيبي على الكشاف ج١١ص١٧٨: "والأصل في ذلك أن تكتب موصولةً بما بعدها، لأنها لام الإضافة، ولا يظهر معناها إلا بما بعدها، وإنما كُتبت في هذه الأحرف مقطوعةً لكثرة استعمال اللام مع "ما" التي للاستفهام، كقولهم: ما له وما لك؟ بمعنى: ما حالك وما شأنك؟ فتوهموا أن اللام من "ما" فوصولها بها، وقطعوها عما بعدها، كما قطعوا الشأن والحال عما بعدها".

وقال المارغني التونسي: " واعلم أن قطع لام الجر في: {فَمَالِ هَؤُلاءِ} ونظرائه، وإن جاء على الأصل الأول، لكنه مخالف للأصل الثاني، وذلك؛ لأن الأصل الأول في جميع الكلمات هو القطع، إلا أنه قد يعرض لبعض الكلمات ما يصير به الوصل أصلا ثانيا فيه ككون الكلمة لا تستقل بنفسها كاللام، والباء والكاف التي هي من حروف المعنى، فرسم كتَّاب المصاحف لام الجر في المواضع الأربعة، على الأصل الأول، وهو القطع، ورسموا سائر ما يماثلها من المواضع التي فيها لام الجر على الأصل الثاني، وهو الوصل؛ تنبيها على جواز الوجهين عندهم، واستعمال الأمرين في عصرهم". دليل الحيران على مورد الظمآن: ص٣٢١.

وقال ابن عاشور: " ولعل وجه هذا الانفصال أنه طريقة رسم قديم، كانت الحروف تكتب منفصلا بعضها عن بعض، ولا سيما حروف المعاني، فعاملوا ما كان على حرف واحد معاملة ما كان على حرفين، فبقيت على يد أحد كتاب المصحف أثارة من ذلك، وأصل حروف الهجاء كلها الانفصال، وكذلك هي في الخطوط القديمة للعرب

وغيرهم. وكان وصل حروف الكلمة الواحدة تحسينا للرسم وتسهيلا لتبادر المعنى، وأما ما كان من كلمتين فوصله اصطلاح. وأكثر ما وصلوا منه هو الكلمة الموضوعة على حرف واحد مثل حروف القسم أو كالواحد مثل (أل)". التحرير والتنوير: ج١٨ص ٣٢٨-٣٢٩.

[٦٨]- التيسير في القراءات السبع: ص٢٥٢.

[٦٩]- النساء: الآية ٨٨، المائدة: الآية ٨٤، الأنعام: الآية ١١٩، الأنفال: الآية ٣٤، التوبة: الآية ٣٨، يونس: الآية ٣٥، يوسف: الآية ١١، إبراهيم: الآية ١٢، الحجر: الآية ٣٢، النمل: الآية ٢٠، يس: الآية ٢٢، الصافات: الآيات ٢٥، ٩٢، ١٥٤، ص: الآية ٦٢، غافر: الآية ٤١، الحديد: ٨، ١٠، القلم: الآية ٣٦، نوح: الآية ١٣، المدثر: الآية ٤٩، الانشقاق: الآية ٢٠، الزلزلة: الآية ٣.

[٧٠]- شرح المفصل: ج٢ص ٣٧١.

[٧١]- أمالي ابن الشجري: ج٢ص٥٩٨.

[٧٢]- المرتجل: ص١١٣.

[٧٣]- السابق: ص٢٨٦.

[٧٤]- شرح المفصل: ج٢ص٢٠٤.

[٧٥]- السابق: ج٢ص٢٩٣.

[٧٦]- انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ج١ص٤٩٢.

[٧٧]- أمالي ابن الشجري: ج٢ص ٧٤.

[٧٨]- قال ابن جني: " واعلم أن هذه اللام الجارة مكسورة مع المظهر، نحو: الغلام لمحمد، ومفتوحة مع المضمر، نحو: الغلام له. وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة أن يكون متحركًا بالفتح، نحو واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء". ويبين علة فتح اللام بقوله: " الإضمار يرد الأشياء في أكثر أحوالها إلى أصولها، وقد تقدم ذكر ذلك في صدر هذا الكتاب. وأصل هذه اللام الفتح على ما قدمناه آنفًا، لأنها حرف وقع أولًا؛ فلزمت حركته، وكانت الفتحة أحق به؛ فلما كان أصل حركى هذه اللام الفتح، وكان الإضمار مما ترجع الأشياء فيه إلى أصولها تركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة". انظر: سر صناعة الإعراب: ج٢ص١٠-١١.

[٧٩]- انظر: الدر المصون: ج٤ص٦٠، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ج٤ص١٤.

[٨٠]- انظر: التحرير والتنوير: ج٣٠ص٢٣١.

[٨١]- المحرر الوجيز: ج٢ص ٢٢٧، وانظر: البحر المحيط: ج٤ص ٣٤٧.

[٨٢]- انظر: التذييل والتكميل: ج٥ص٢٠، مغني اللبيب: ص٢٥٤، الجنى الداني: ص٥٧٤.

[٨٣]- انظر: شرح المفصل: ج٢ص ٩.

[٨٤]- انظر: التذييل والتكميل: ج٥ص٢٠، الجنى الداني: ص٥٧٤، تمهيد القواعد: ج٣ص١٣٠١.

[٨٥]- انظر: النحو المصفى: ص٤٥٥.

[٨٦]- شرح التسهيل: ج٢ص٣٢٣.

[٨٧]- الكتاب: ج٢ص٨٨.

[٨٨]- المقاصد الشافية: ج٣ص٤٢٠.

[٨٩]- تمهيد القواعد: ج٥ص٢٣٢٠ بتصرف يسير.

[٩٠]- الإيضاح في علوم البلاغة: ج٢ص١٤٠.

[٩١]- البحر المحيط: ج٥ص ٤١٩.

[٩٢]- انظر: دلائل الإعجاز: ص٢١٢- ٢١٣.

[٩٣]- التحرير والتنوير: ج٢٣ص١٨٣.

[٩٤]- انظر: أمالي ابن الشجري: ج١ص٤٠٤.

[٩٥]- انظر: الكشاف: ج٤ص٧٨٣.

[٩٦]- البيت من الطويل، في: الكامل في اللغة والأدب: ج٤ص٦٢، خزانة الأدب، البغدادي: ج٢ص٢٣. الأفرع: التام شعر الرأس.

[٩٧]- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ج١ص٢٢٧. والقتير: الشيب، وأراد بالجهل: الصِبا والغزل وطلب النساء. يعني أن العواذل منعنه من الغزل، ووعظنه وذكرنه وقلن له: إن مَن ابيض شعره قبح صباه وغزله. انظر: شرح أبيات سيبويه: ج٢ص٢٤٩.

٩٨- انظر: أمالي ابن الشجري: ج٣ص ٧.

٩٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل: ج٤٤ص٣٩١.

١٠٠- البيت من الوافر، في ديوان الهذليين: ق ٣ص١٠٨. المكظوم: الذي أُخذ بنفسه، وحنين: ماء قريب من مكة، واللهيد: الذي لهده الحمل، أي: عصره وضغطه.

١٠١- البيت من الكامل، في ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: ص٢٢٧.

١٠٢- البيت من الكامل، في ديوانه: ص ٢٢٧.

١٠٣- البيت من الكامل، في ديوانه بشرح محمد بن حبيب: ج١ص ٢٢٧.

١٠٤- البيت من الطويل، في التذكرة الحمدونية: ج٤ص ٢٠٨،وبلا نسبة في لسان العرب: (خبر) ج٤ص ٢٢٩.

١٠٥- البيت من الطويل، في ديوانه: ص١٩.

١٠٦- البيت من الكامل، في ديوان الهذليين: ق١ص٦٣.

١٠٧- البيت من الكامل، في ديوانه: ص١٠٨.

١٠٨- البيت من المتقارب، في ديوانه: ص١٤٦.

١٠٩- البيت من الوافر، في: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: ص٧٢٢. وحوط وزيد وذفاف أسماء رجال. وقبيصة أحد شعراء بني جرم من طيء، شاعر جاهلي شعره متين رصين من حر كلام العرب.

١١٠- البيت من المتقارب، في: أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء: ص١٢٦.

١١١- البيت من الطويل، في: ديوانه: ص١٦١.

١١٢- البيت من الوافر، في: ديوانه: ص١٠٢.

١١٣- البيت من الطويل، في: ديوانه: ج١ص ٤٢٢.

١١٤- البيت من الطويل، في: ديوانه: ص١١٥.

[١١٥]- صحيح البخاري (باب ما جاء في المتأولين): ج٩ص ١٨.

[١١٦]- صحيح البخاري (باب المشي والركوب إلى العيد): ج٢ص ١٨.

[١١٧]- صحيح مسلم (باب إكرام الضيف وفضل إيثاره): ج٣ص ١٦٢٨.

[١١٨]- البيت من الطويل، في ديوانه: ص ٦٠٦.

[١١٩]- البيت من المتقارب، في: الشعر والشعراء: ج٢ص ٧٢٩.

[١٢٠]- الكامل في اللغة والأدب: ج١ص ٢٦٣.

[١٢١]- شرح المفصل: ج٤ص ١٠٣.

[١٢٢]- من الرجز في: معاني القرآن، الأخفش:ج١ص٣١١، البحر المحيط: ج٦ص ٤٢٢، مغني اللبيب: ص٧٥٨.

[١٢٣]- انظر: مغني اللبيب: ص٧٥٨.

[١٢٤]- انظر: شرح التصريح: ج١ص ٣٩٧.

[١٢٥]- البيت من الخفيف، في: أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء: ص ١٦٨.

[١٢٦]- البيت من الخفيف، في: ديوانه: ص١٩٢.

[١٢٧]- البيت من الطويل، في: ديوانه: ص٢٦، الكامل في اللغة والأدب:ج١ص١٣٣، خزانة الأدب: ج٨ص٣٤٥.

[١٢٨]- تحدثت في المطلب الثالث من المبحث الأول عن قضية مجيء الحال عمدة في هذا الأسلوب، أما ما جاء من شواهد ليس فيها الحال، فهذا لا يعني الاستغناء عن الحال، وإنما هي مقدرة، والمقدر في حكم الموجود، وبيَّنت ذلك من خلال بعض الشواهد؛ ولذلك لن أفصَّل هنا القول في تقدير الحال؛ منعا للتكرار.

[١٢٩]- البيت من المتقارب، في: أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء: ص٢٠١.

[١٣٠]- البيت من الكامل، في: ديوانه بشرح محمد بن حبيب: ج١ص ٣٤٣.

[١٣١]- البيت من الطويل، في: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: ص٧٦٦.

[١٣٢]- انظر: السابق: ص ٧٦٧.

[١٣٣]- البيت من الطويل، في: الكتاب: ج١ص ٣٠٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ج٢ص ٢٥٨. ورواية الشطر الأول في الديوان: أتوعدُني وأنت بذات عرق. انظر: ديوانه: ص٦٦.

[١٣٤]- انظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ج١ص٤٤٣. والتلدُّد: هو التلفت يمينا وشمالا تحيرا. انظر: لسان العرب: (لدد) ج٣ص٣٩٠.

[١٣٥]- البيت من الطويل، بلا نسبة في: حاشية الصبان: ج٢ص٤٣٠.

[١٣٦]- البيت من الطويل، في: ديوانه: ج١ص٤١٩.

[١٣٧]- البيت من الطويل، في: شرح أشعار الهذليين: ج٢ص٦٨٦، وبلا نسبة في: الكتاب: ج١ص٣٠٨.

[١٣٨]- انظر: شرح أبيات سيبويه: ج١ص٩٠.

[١٣٩]- البيتان من الرجز، أولهما في شرح أشعار الهذليين: ج١ص٢٠٧، والآخر: في: خزانة الأدب: ج٥ص ٨٤، لسان العرب: ج٥ص٣١٢.

[١٤٠]- من الوافر، في: ديوانه: ج١ص ٣٨.

[١٤١]- مسند الإمام أحمد بن حنبل: ج٦ص٢٤٢.

[١٤٢]- انظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ج٤ص٤٢٠.

[١٤٣]- الطبري، جامع البيان: ج٢٣ص٤٠٢.

[١٤٤]- العقد الفريد: ج١ص٣٣١.

[١٤٥]- من المتقارب، في: أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء: ص١٦٥.

[١٤٦]- من الوافر، في: ديوانه: ص٣٣.

١٤٧- دلائل الإعجاز: ص١١٩- ١٢٠.

١٤٨- انظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ج١ص٥٠٧.

١٤٩- انظر: شرح المفصل: ج٢ص١٠.

١٥٠- البحر المحيط: ج٣ص٧١٨.

١٥١- انظر: المحرر الوجيز: ج٢ص٢٢٧، الكشاف: ج١ص٦٧٠.

١٥٢- انظر: السلوك الانفعالي في أسلوب الاستفهام: ص٤٥٠.

١٥٣- المحرر الوجيز: ج٢ص٢٢٧.

١٥٤- انظر: البحر المحيط: ج٥ص ٣١٣.

١٥٥- انظر: مفاتيح الغيب: ج٢٦ص٢٦٤.

١٥٦- انظر: البحر المحيط: ج٧ص ١٨٨.

١٥٧- التحرير والتنوير: ج٢٣ص ٢٩٢.

١٥٨- البحر المحيط: ج ٦ص٥٦، الدر المصون: ج٦ص٢٠١.

١٥٩- التحرير والتنوير: ج٢٤ص١٥٣.

١٦٠- انظر: السابق: ج٢٩ص١٧٦.

١٦١- انظر: جامع البيان: ج٢٤ص٣٩.

١٦٢- انظر: البحر المحيط: ج١٠ص٤٤٠، التحرير: ج٣٠ص٢٣١.

١٦٣- انظر: مفاتيح الغيب: ج٣١ص١٠٣.

١٦٤- انظر: المحرر الوجيز: ج٤ص٤٦٩، الكشاف:ج٤ص٣٩، البحر المحيط: ج٩ص٩٧.

١٦٥- انظر: المحرر الوجيز: ج٢ص٨٨.

١٦٦-انظر: معاني القرآن وإعرابه: ج٢ص٨٧، جامع البيان: ج٨ص٧، مفاتيح الغيب: ج١٠ص١٦٩.

١٦٧- البحر المحيط: ج٣ص٧١٠.

١٦٨- انظر: المحرر الوجيز: ج٢ص٣٣٨، البحر المحيط: ج٤ص٦٣٠.

١٦٩- انظر: المحرر الوجيز: ج٣ص٣٤، البحر المحيط: ج٥ص٤١٩، التفسير البسيط: ج٢ص٤٩٥.

١٧٠- انظر: التذكرة الحمدونية: ج٥ص١٨٢.

١٧١- معاني القرآن وإعرابه: ج٥ص١٢٣، وانظر: جامع البيان: ج٢٣ص١٧٤.

١٧٢- البحر المحيط: ج٣ص٨١٧.

١٧٣- المحرر الوجيز: ج٢ص٨١، مفاتيح الغيب: ج١٠ص١٤٦.

١٧٤- انظر: الكشاف: ج٣ص٢٦٥، البحر المحيط: ج٨ص٨٤.

١٧٥- انظر: البحر المحيط: ج٨ص٨٤، الدر المصون: ج٤ص٣٦.

١٧٦- انظر: البحر المحيط: ج٦ص٢٤٤.

١٧٧-انظر: جامع البيان: ج٢٣ص١٧٢، المحرر الوجيز: ج٥ص٢٥٨، الكشاف: ج٤ص٤٧٣.

١٧٨- انظر: التحرير والتنوير: ج٢٧ص٣٧٠.

[١٧٩]- اكتفيت هنا بذكر بعض الشواهد لعرض المسألة للمناقشة، ولعدم تكرار ما ذكرته من شواهد للنمط الرابع في المطلب الأول من المبحث الثاني.

[١٨٠]- صحيح البخاري: ج٩ص ١٨.

[١٨١]- ديوانه: ص ٦٠٦.

[١٨٢]- جامع البيان: ج٥ص٣٠٠-٣٠١.

[١٨٣]- انظر: الكتاب: ج١ص٣٩٠.

[١٨٤]- انظر: المقتضب: ج٢ص٣٠، همع الهوامع: ج٢ص ٣٠٠.

[١٨٥]- انظر: شرح المفصل: ج٥ص٨٦، ارتشاف الضرب: ج٣ص١٦٠٢.

[١٨٦]- انظر: التذييل والتكميل: ج١ص٩٦.

[١٨٧]- التعليقة على كتاب سيبويه: ج٢ص ٢٧٦.

[١٨٨]- التذييل والتكميل: ج٩ص ٤٧.

[١٨٩]- حاشية الصبان: ج١ص٤٠٦.

[١٩٠]- انظر: التذييل والتكميل: ج٩ص ٤٧، الدر المصون: ج٥ص١٢٩، همع الهوامع: ج٢ص٣٠٠.

[١٩١]- انظر: المرتجل: ص١٦٣.

[١٩٢]- انظر: الدر المصون: ج٢ص٢٤٥، الأشباه والنظائر في النحو: ج٢ص٤٥٦.

[١٩٣]– انظر: شرح التسهيل: ج٣ص٣١٦، الجنى الداني: ص٤٠٧.

[١٩٤]– الحجة للقراء السبعة : ج٢ص٢٧٠، ٢٧١ بتصرف يسير.

[١٩٥]– المحتسب: ج٢ص١١٥.

[١٩٦]– انظر: البحر المحيط: ج٤ص ٤٦٥.

[١٩٧]– السابق: ج٦ص ٢٩٧.

[١٩٨]– الدر المصون: ج٦ص٥٢١– ٥٢٢.

[١٩٩]– انظر: ارتشاف الضرب: ج٣ص١٥٧١، همع الهوامع: ج٢ص٣٠٠.

[٢٠٠]– البيت من الطويل، في: ديوان تأبط شرًّا: ص٣٤، شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: ص٣٤٩.

[٢٠١]– انظر: الكشاف: ج١ص٥٥٠.

[٢٠٢]– التبيان في إعراب القرآن: ج١ص١٨٢. الآية:{وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}.

[٢٠٣]– التبيان: ج١ص١٩٠. الآية: {وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ}.

[٢٠٤]– السابق: ج٢ص ٧٣٧. الآية: {لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ}.

[٢٠٥]– الاستغناء في الاستثناء: ص٥٣٥.

[٢٠٦]– الكتاب: ج١ص٣٩٠.

[٢٠٧]– معاني القرآن وإعرابه: ج ٣ص١١٩.

[٢٠٨]– الكشاف: ج٢ص ٤٨٧.

[٢٠٩]– انظر: البحر المحيط: ج٦ص ٢٩٧.

[٢١٠]– انظر: الدر المصون: ج٦ص ٥٢٢.

[٢١١]– البحر المحيط: ج٦ص ٢٩٧.

[٢١٢]– الدر المصون: ج٦ص٥٢٢.

[٢١٣]– البحر المحيط: ج٦ص٢٩٧.

[٢١٤]– الدر المصون: ج٦ص٥٢٢–٥٢٣.

[٢١٥]– شرح التسهيل: ج١ص٢٢٥– ٢٢٦.

[٢١٦]– السابق: ج١ص٢٢٦.

[٢١٧]– السابق: ج١ص٢٢٥.

[٢١٨]– انظر: معانى القرآن، الأخفش: ج١ص١٩٤. وقوله هذا أحد قولين حكاهما في كتابه معاني القرآن، حيث ذهب في القول الآخر إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة، وهو أن "أنْ" في هذا الأسلوب وفروعه مصدرية، ولو كانت زائدة لارتفع الفعل بعدها. انظر: معانى القرآن: ج١ص٣١٢.

[٢١٩]– انظر: شرح التسهيل: ج٤ص١٢.

[٢٢٠]– انظر: التبيان: ج١ص١٩٧، البحر المحيط: ج٢ص٥٧٢، الدر المصون: ج٢ص٥١٧.

[٢٢١]– شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج١ص١٤١.

[٢٢٢]– انظر: معانى القرآن، الأخفش: ج١ص١٩٤.

[٢٢٣]– انظر: السابق: ج١ص٣٤٩.

[٢٢٤]– انظر: مغني اللبيب: ص٥١.

[٢٢٥]– انظر: الجنى الداني: ص٢٢٢.

[٢٢٦]– انظر: البحر المحيط: ج٢ص٥٧٢، حاشية الصبان: ج٣ص٤١٩.

[٢٢٧]– انظر: معانى القرآن، الأخفش: ج١ص١٩٤، جامع البيان: ج٥ص٣٠٢.

[٢٢٨]– انظر: الكتاب: ج٣ص١٥٢.

[٢٢٩]– معانى القرآن، الأخفش: ج١ص١٩٤.

[٢٣٠]– البيت من البسيط، في ديوانه: ص٢٠٣.

[٢٣١]– انظر: معانى القرآن، الأخفش: ج١ص ١٩٤، ضرائر الشعر: ص٧٧.

[٢٣٢]– شرح التسهيل: ج٤ص ١٢.

[٢٣٣]– انظر: حاشية الصبان: ج٣ص٤٢٠.

[٢٣٤]– انظر: الجنى الداني: ص٢٢٣.

[٢٣٥]– انظر: شرح التسهيل: ج٤ص١٢، مغني اللبيب: ص٥١، شرح التصريح: ج٢ص٣٦٥.

[٢٣٦]– شرح الكافية الشافية: ج٣ص١٥٢٩.

[٢٣٧]– البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الكتاب: ج٣ص ١٠٧، شرح المفصل: ج٥ص٢٤٩، مغني اللبيب: ص٥٠، وللمسيَّب بن علس في: شرح أبيات سيبويه: ج٢ص١٧٥.

[٢٣٨]– البيت من الطويل، في ديوانه: ص٧١.

[٢٣٩]– البيت من الطويل، وهو لابن صريم اليشكري في: الكتاب: ج٢ص١٣٤، الأصول: ج١ص٢٤٥، شرح المفصل: ج٤ص٥٦٧، ولأرقم بن علباء في: شرح أبيات سيبويه: ج١ص٣٦٦، شرح التصريح: ج١ص٣٣٣، وبلا نسبة في حروف المعاني والصفات: ص٢٩.

[٢٤٠]– انظر: شرح الكافية الشافية: ج٣ص١٥٢٩، المقاصد النحوية: ج٤ص١٨٦٥، المساعد: ج٣ص٦٣.

[٢٤١]– انظر: البحر المحيط: ج٢ص٥٧٢.

[٢٤٢]– انظر: مفاتيح الغيب: ج٦ص٣٠٥.

[٢٤٣]– انظر: المقاصد النحوية: ج٢ص٧٨٦، خزانة الأدب: ج٤ص ٣٢.

[٢٤٤]– انظر: الخصائص: ج٢ص ٣٨، أوضح المسالك: ج٢ص٤، شرح الأشموني: ج١ص٣٢٩.

[٢٤٥]– انظر: حاشية الصبان: ج٢ص٥.

[٢٤٦]– شرح التصريح: ج١ص ٣٣٨.

[٢٤٧]– جامع البيان: ج٥ص٣٠٤ بتصرف يسير.

[٢٤٨]– انظر: حاشية جامع البيان: ج٥ص٣٠٢.

[٢٤٩]– معاني القرآن: ج٣ص٩٠.

[٢٥٠]– انظر: حاشية جامع البيان: ج٥ص٣٠٢.

[٢٥١]– انظر: إعراب القرآن، النحاس: ج١ص١٢٢، مفاتيح الغيب: ج٦ص٣٠٥.

[٢٥٢]– انظر: شرح الكافية الشافية: ج٣ص١٥٢٩.

[٢٥٣]– معاني القرآن: ج١ص١٦٣.

[٢٥٤]– انظر: السابق: ج١ص١٦٣– ١٦٤، ٤٦٤.

[٢٥٥]– انظر: جامع البيان: ج٥ص٣٠١.

[٢٥٦]– البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: المقاصد النحوية: ج٢ص٧٦١، خزانة الأدب: ج٤ص١٤٢، وبلا نسبة في الجنى الداني: ص٥٤، مغني اللبيب:ص ٤٥٩، شرح التصريح: ج١ص٢٧٥.

[٢٥٧]– معاني القرآن، الفراء: ج١ص١٦٤، وانظر: شرح التسهيل: ج١ص٣٨٤، مغني اللبيب: ص ٤٥٩.

[٢٥٨]– معاني القرآن، الفراء: ١/ ١٦٥.

[٢٥٩]– انظر: حاشية الصبان: ج٣ص٤٢٠.

[٢٦٠]– انظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج١ص١٤١.

[٢٦١]– مغني اللبيب: ص٥١.

[٢٦٢]– شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج١ص١٤١.

[٢٦٣]– انظر: التفسير البسيط: ج٤ص٣١٨.

[٢٦٤]– انظر: معاني القرآن، الفراء: ج١ص١٦٥، شرح التسهيل: ج٤ص١٢، حاشية الصبان: ج٣ص٤٢٠.

[٢٦٥]– انظر: إعراب القرآن، النحاس: ج١ص١٢٢، التبيان: ج١ص١٩٦، مفاتيح الغيب: ج٦ص٥٠٣.

[٢٦٦]– قال الزجاج: "وقَال بعض النحويين إنما دخلت " أن" لأنَّ " ما " معناه ما يمنعنا فلذلك دخلت " أن " لأن الكلام ما لك تفعل كذا وكذا. والقول الصحيح عندي أنَّ " أن " لا تلغى ههنا، وأن المعنى وأي شي لنا في أنْ لا نقاتل في سبيلِ اللَّه، أي أي شيء لنا في ترك القتال". معاني القرآن وإعرابه: ج١ص٣٢٧.

[٢٦٧]– انظر: إعراب القرآن، النحاس: ج١ص١٢٢.

[٢٦٨]– انظر: البحر المحيط: ج٦ص٤٧٧.

[٢٦٩]– انظر: مغني اللبيب: ص٥١.

[٢٧٠]– انظر: شرح التسهيل: ج٤ص١٢.

[٢٧١]– معاني القرآن، الفراء: ج١ص١٦٥.

[٢٧٢]– الإغفال: ج٢ص١٠٠– ١٠٢. بتصرف يسير.

[٢٧٣]– انظر: السابق: ج٢ص١٠٢.

[٢٧٤]– لولا محدودية البحث لعرضت هذا الخلاف بشيء من التفصيل؛ وثمة أمر آخر هو أنْ لا أقع في باب التكرار، حيث فصل القول في هذا الخلاف أساتذة أجلاء أضاءوا جوانبه وبيَّنوا غاياته.

[٢٧٥]– الكتاب: ج٢ص٣٨.

[٢٧٦]– انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ج١ص٣٠٤– ٣٠٥، التذييل والتكميل: ج٧ص١٥.

[٢٧٧]– انظر: شرح التسهيل: ج٢ص١٤٨، حاشية الصبان: ج٢ص١٣٢.

[٢٧٨]– المقتضب: ج٢ص٣٥– ٣٦.

[٢٧٩]– انظر: الروض الأنف: ج٣ص٢٣١. أُجيب على ذلك الكلام بأن "العلة النحوية غير مطردة، وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي". انظر: حاشية الصبان: ج٢ص١٣٣.

[٢٨٠]– معاني القرآن، الفراء: ج٢ص٢٢٢.

[٢٨١]– معاني القرآن وإعرابه: ج٢ص٤٦٥.

[٢٨٢]– السابق: ج١ص٢٩٨– ٢٩٩.

[٢٨٣]– انظر: الروض الأنف: ج٣ص٢٣٢.

[٢٨٤]– انظر: إعراب القرآن، النحاس: ج٢ص ٢٩، ٢٤٠، المحرر الوجيز: ج٣ص٣٦١، البحر المحيط: ج٢ص٥٧١.

[٢٨٥]– انظر: الكتاب: ج٣ص١٢٦–١٢٧، التذييل والتكميل: ج٧ص١٧.

[٢٨٦]– قال الفراء في معاني قوله تعالى: " فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ عَلى آثارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا": " فقرأها القراء بالكسر، ولو قرئت بفتح "أن" على معنى إذ لم يؤمنوا ، ولأن لم يؤمنوا، ومن أن لم يؤمنوا، لكان صوابا، وتأويل "أن" في موضع نصب، لأنها إنما كانت أداة بمنزلة "إذ"، فهي في موضع نصب إذا ألقيت الخافض". معاني القرآن: ج١ص٥٨.

[٢٨٧]– قال السيرافي: " وكان أبو العباس محمد بن يزيد يراه منصوبا ويذهب مذهب الخليل فيه". شرح كتاب سيبويه: ج٣ص٣٤٦.

[٢٨٨]– انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج٢ص٢٤٠.

[٢٨٩]– انظر: المقاصد الشافية: ج٣ص١٤٩.

[٢٩٠]- الكتاب: ج٣ص١٢٧.

[٢٩١]- انظر: شرح كتاب سيبويه: ج٣ص ٣٤٦.

[٢٩٢]- معاني القرآن، الفراء: ج٢ص٢٣٨.

[٢٩٣]- شرح كتاب سيبويه: ج٣ص٣٤٦- ٣٤٧.

[٢٩٤]- انظر: معاني القرآن وإعرابه: ج٢ص٢٨٦، إعراب القرآن، النحاس: ج٢ص٢٩.

[٢٩٥]- بفتح الألف وتشديد النون في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر: الحجة للقراء السبعة: ج٥ص٢٩٦.

[٢٩٦]- الكتاب: ج٣ص١٢٦- ١٢٧.

[٢٩٧]- السابق: ج٣ص١٢٨.

[٢٩٨]- انظر: جامع البيان: ج٥ص٣٠٤، البحر المحيط: ج٢ص٥٧٢.

[٢٩٩]- انظر: معاني القرآن، الفراء: ج١ص١٦٥.

[٣٠٠]- انظر: السابق نفسه.

[٣٠١]- انظر: السابق نفسه.

[٣٠٢]- انظر: السابق نفسه، جامع البيان: ج٥ص٣٠٤

[٣٠٣]- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن، الفراء: ج١ص١٦٥، جامع البيان: ج٥ص٣٠٤.

[٣٠٤]- انظر: معاني القرآن، الفراء: ج١ص١٦٦.

[٣٠٥]- انظر: البحر المحيط: ج٢ص٥٧٢ بتصرف يسير.

[٣٠٦]- انظر: السابق نفسه، الدر المصون: ج٢ص ٥١٨.

[٣٠٧]- انظر: التفسير البسيط: ج٤ص٣٢٠، تفسير الراغب الأصفهاني: ج١ص٥٠٧.

[٣٠٨]- انظر: المحرر الوجيز: ج٢ص٥٢٢، البحر المحيط: ج٥ص٣١٣.

[٣٠٩]- انظر: التفسير البسيط: ج٤ص٣٢٠، مفاتيح الغيب: ج٦ص٥٠٣.

[٣١٠]- انظر: مفاتيح الغيب: ج٦ص٥٠٣.

[٣١١]- معاني القرآن، الفراء: ج١ص١٦٣.

[٣١٢]- الموافقات: ج٢ص١٣١.

[٣١٣]- السابق: ج٢ص١٣٠، ١٣١.

[٣١٤]- أساليب الاستفهام في القرآن، عبد العليم السيد فودة:ص١٣٨- ١٣٩ بتصرف يسير.

[٣١٥]- الإنصاف: ج١ص٧٣، وانظر: شرح المفصل: ج٤ص٢٣٢.

[٣١٦]- انظر: الأصول في النحو: ج١ص٥٦.

[٣١٧]- انظر: الجنى الداني: ص٢٥٤.

[٣١٨]- انظر: السابق: ص ٢٧.

[٣١٩]- انظر: رصف المباني: ص٣٢٩- ٣٣٤.

[٣٢٠]- انظر: شرح المفصل: ج٤ص٥١٣، الأشباه والنظائر في النحو: ج٢ص٥٧١.

[٣٢١]- انظر: رصف المباني: ص١٥٢ .

[٣٢٢]- (١) فأقسمُ أَن لَوِ التَقَيْنَا وَأَنتُمُ ... لكان لكم يوم من الشَّر مُظلمُ

(٢) فأمْهَلهُ حتى إِذا أَنْ كَأَنَّهُ ... مُعَاطي يَدٍ من جَمّةِ الماءِ غَارِفُ

(٣) ويوما تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ ... كأنْ ظبيةٍ تَعْطو إِلى وَارِقِ السَّلَمْ

[٣٢٣]- انظر: ضرائر الشعر: ص٥٩، ٦٠.

[٣٢٤]- شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٨٢.

[٣٢٥]- انظر: شرح التسهيل: ج٢ص٤٦، الجنى الداني: ص٢٢٢، تمهيد القواعد: ج٨ص٤٢٦٨.

[٣٢٦]- انظر: مغني اللبيب: ص٥١.

[٣٢٧]- انظر: همع الهوامع: ج٢ص٤٠٨.

[٣٢٨]- انظر: الإنصاف: ج١ص٣٠١، المقاصد النحوية: ج٣ص٢٣٧.

[٣٢٩]- شرح الكافية الشافية: ج٣ص١٥٢٩.

[٣٣٠]- خزانة الأدب: ج١٠ص٨١، همع الهوامع: ج٢ص٤٠٧.

[٣٣١]- المقرب: ج١ص٢٠٥ بتصرف يسير.

[٣٣٢]- الكتاب: ج٤ص٢٢٢.

[٣٣٣]- همع الهوامع: ج٢ص٤٠٨.

[٣٣٤]- اقتصرت هنا على ذكر بعض الشواهد؛ لعدم تكرار ما ذكرته من شواهد للنمط الثالث في المطلب الأول من المبحث الثاني.

[٣٣٥]- انظر: شرح الكافية الشافية: ج٢ص ٧٦٣.

[٣٣٦]- انظر: المنهل الصافي في شرح الوافي، الدماميني: ج١ص٤٠٠ بتصرف.

[٣٣٧]-انظر: شرح الرضي على الكافية: ج٢ص٤٥، التذييل والتكميل: ج٩ص١٨١، شرح التصريح: ج١ص٦١٢.

[٣٣٨]- حاشية الصبان: ج٢ص٢٧٨.

[٣٣٩]- انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص٢٥٧.

[٣٤٠]- انظر: مغني اللبيب: ص٣٢٢.

[٣٤١]- الكتاب: ج٣ص١١٧.

[٣٤٢]- السابق: ج٤ص٢٢٢.

[٣٤٣]- المقتضب: ج١ص ٤٧.

[٣٤٤]- انظر: علل النحو: ص٥٦٣.

[٣٤٥]- السابق: ٥٦٢-٥٦٣.

[٣٤٦]- انظر: شرح المفصل: ج٥ص٣١.

[٣٤٧]- شرح التسهيل: ج١ص١٨، وانظر: الجنى الداني: ص٢٩٦.

[٣٤٨]- انظر: الجنى الداني:ص٢٩٦، المساعد: ج١ص١٢.

[٣٤٩]- حروف المعاني والصفات: ص٨.

[٣٥٠]- أمالي ابن الشجري: ج٢ص٥٣٤.

[٣٥١]- شرح الرضي على الكافية: ج٤ص٢٩ بتصرف يسير.

[٣٥٢]- البحر المحيط: ج١ص١٧٤.

[٣٥٣]- البرهان في علوم القرآن: ج٤ص٣٥٣.

[٣٥٤]- خزانة الأدب: ج٢ص٧٨.

[٣٥٥]- انظر: مغني اللبيب:ص٣٢٢، تعليق الفرائد: ج١ص ١٠٠.

[٣٥٦]- تعليق الفرائد: ج١ص١٠٠.

[٣٥٧]- شرح التصريح: ج١ص٦٠٩، همع الهوامع: ج٢ص٣٢٠.

[٣٥٨]- البحر المحيط: ج٣ص٧١٠، الدر المصون: ج٤ص ٣٦- ٣٧.

[٣٥٩]- انظر: الكتاب: ج٣ص٩٩.

[٣٦٠]- شرح التسهيل: ج١ص ١٩.

[٣٦١]- السابق: ج١ص١٩.

[٣٦٢]- انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ج٢ص٥٦١- ٥٦٤.

[٣٦٣]- انظر: شرح التسهيل: ج١ص١٩.

[٣٦٤]- البيت من المتقارب، وهو لخويلد بن مِطحَل الهذلي، في: شرح أشعار الهذليين: ج١ص٣٩٢، الشعر والشعراء: ج٢ص٦٥٣.

[٣٦٥]- البيت من الطويل، وهو للأعشى، في: الحماسة البصرية: ج١ص٣٣، وبلا نسبة في: شرح التسهيل: ج١ص١٩، وتمهيد القواعد: ج١ص١٩٠.

[٣٦٦]- البيت من الطويل، وهو لقيس بن معاذ، في: سمط اللآلي: ج٢ص٨٤٢، وبلا نسبة في: شرح التسهيل: ج١ص١٩، والتذييل: ج١ص٨٩.

[٣٦٧]- الكتاب: ج٣ص ١١٧.

[٣٦٨]- انظر: شرح التسهيل: ج١ص٢٠.

[٣٦٩]- السابق: ج١ص٢٠.

[٣٧٠]- السابق نفسه.

[٣٧١]- لسان العرب: (رشد) ج٣ص١٧٦.

[٣٧٢]- انظر: شرح المفصل: ج٥ص٢٠٤.

[٣٧٣]- انظر: الكتاب: ج٤ص١٩، الأصول: ج١ص١٧١، شرح شافية ابن الحاجب: ج١ص ٧٣.

[٣٧٤]- شرح كتاب سيبويه: ج٤ص٤٠٩.

[٣٧٥]- انظر: الكتاب: ج٤ص٢٢٢.

[٣٧٦]- شرح التسهيل: ج١ص٢٠.

[٣٧٧]- الكتاب: ج٣ص١١٧.

[٣٧٨]- انظر: شرح المفصل: ج٥ص٩٥.

[٣٧٩]- إحياء النحو: ص١٣٥.

[٣٨٠]- التطور النحوي للغة العربية: ص١٧٣.

[٣٨١]- السابق: ص١٧٣.

[٣٨٢]- انظر: البرهان في علوم القرآن: ج٢ص٤٢٢.

[٣٨٣]- الكليات: ص٧٩٢.

[٣٨٤]- السابق: ص٧٩٢.

[٣٨٥]- انظر: النحو الوافي: ج١ص ٥٩.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

١. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، د. فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢. إحياء النحو، أ. إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ت٧٤٥هـ)، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤. أساليب الاستفهام في القرآن، عبد العليم السيد فودة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، د.ت.

٥. الاستغناء في الاستثناء، للقرافي (أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ت٦٨٤هـ)، تحقيق د. محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٦. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، د.ت.

٨. الأصول في النحو، لابن السراج (محمد بن السري بن سهل ت٣١٦هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

٩. إعراب القرآن، للنحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت٣٣٨هـ)، تحقيق د.عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه (الحسين بن أحمد ت٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.
١١. الإغفال، لأبي علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، الإمارات، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٢. أمالي ابن الشجري، لابن الشجري (هبة الله بن علي بن حمزة ت ٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمود الطناحي، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن سعيد ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
١٤. أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٨٩٦م.
١٥. الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني (محمد بن عبد الرحمن بن عمر ت٧٣٩هـ)، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، د.ت.
١٦. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ت٧٤٥هـ)، تحقيق د.صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٧. بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٨. بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق د. علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٩. البرهان في علوم القرآن، للزركشي (محمد بن عبد الله بن بهادر ت٧٩٤هـ)، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
٢٠. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين ت٦١٦هـ)، تحقيق د.علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
٢١. التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٢٢. التذكرة الحمدونية، لابن حمدون (محمد بن الحسن بن محمد ت٥٦٢هـ)، تحقيق إحسان عباس، بكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٢٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ت٧٤٥هـ)، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٢٤. تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه (عبد الله بن جعفر ت٣٤٧هـ)، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٢٥. التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٢٦. التعجب: صيغه وأبنيته، د.جميل علوش، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني (ت٨٢٧ هـ)، تحقيق د.محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٨. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.
٢٩. التفسير البسيط، للواحدي (علي بن أحمد بن محمد ت٤٦٨هـ)، عمادة البحث العلمي– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.
٣٠. تفسير الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد ت٥٠٢هـ)، تحقيق د.محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر كلية الآداب بطنطا، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٣١. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (عثمان بن سعيد ت٤٤٤هـ)، تحقيق د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس، السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
٣٢. جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (أبي جعفر محمد بن جرير ت٣١٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٣٣. جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي (علي بن محمد بن عبد الصمد ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٣٤. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق د.فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٣٥. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (أبي محمد حسن بن قاسم ت٧٤٩هـ)، ، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للصبان (أبي العرفان محمد بن علي ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٩٧م.
٣٧. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت٣٧٧هـ)،تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٣٨. حروف المعاني والصفات، للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٣٧هـ)، تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
٣٩. الحماسة البصرية، لأبي الحسن البصري (علي بن أبي الفرج ت٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.
٤٠. الحيوان، للجاحظ (أبي عثمان عمرو بن بحر ت٢٥٥هـ)، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٢٤،٢هـ.
٤١. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د.محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
٤٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (أبي العباس، أحمد بن يوسف ت٧٥٦هـ)، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
٤٣. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
٤٤. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق العلامة/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٥. دليل الحيران على مورد الظمآن، لأبي إسحاق المارغني التونسي (ت١٣٤٩هـ)، دار الحديث، القاهرة.
٤٦. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، لمحمد علي بن محمد بن علان (ت١٠٥٧هـ)، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٤٧. ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عِزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٤٨. ديوان أبي العتاهية، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٤٩. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، د.ت.
٥٠. ديوان الشريف الرضي، تحقيق: أحمد عباس الأزهري، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠٧هـ.
٥١. ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق د. عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
٥٢. ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
٥٣. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٥٤. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية،، القاهرة ط٢، ١٩٩٥م
٥٥. ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م،
٥٦. ديوان تأبط شرًا، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م

٥٧. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة ، ط٣.
٥٨. ديوان جميل بثينة، قدم له: بطرس البستاني، دار صادر، بيروت.
٥٩. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
٦٠. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٦١. ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٦٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٦٣. ديوان مسكين الدارمي، تحقيق عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصرى، بغداد، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.
٦٤. ديوان مهيار الديلمي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.
٦٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٦٦. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، للسُّهَيلي (عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ت٥٨١هـ)، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
٦٧. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د.محمد فارس، د.أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٦٨. السلوك الانفعالي في أسلوب الاستفهام، د. علي محمد نور المدني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٧ ع١٤٣٠،١/٢٠٠٩م، ص ص: ٤٣١-٤٦٨
٦٩. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق د.عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٠. شرح أبيات سيبويه، للسيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت٣٦٨هـ)، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، مصر، دار الفكر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٧١. شرح أشعار الهذليين، للسكري (أبي سعيد الحسن بن الحسين)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة دار المدني، القاهرة.
٧٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني (علي بن محمد بن عيسى ت٩٠٠هـ)، تحقيق د.حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٧٣. شرح التسهيل، المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (محمد بن يوسف بن أحمد ت٧٧٨هـ)، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١، ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧م.
٧٤. شرح التسهيل، لابن مالك (محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ت٦٧٢هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٧٥. شرح التصريح على التوضيح، للأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر ت٩٠٥هـ)، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٧٦. شرح الدماميني على مغني اللبيب، للدماميني (محمد بن أبي بكر ت٨٢٨هـ)، تحقيق د. أحمد عزو عنابة، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٧٧. شرح الكافية الشافية، لابن مالك (محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ت٦٧٢هـ)، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٧٨. شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش (موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٧٩. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (علي بن مؤمن ت٦٦٩هـ)، تحقيق د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.
٨٠. شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي (أحمد بن محمد بن الحسن ت٤٢١ هـ)، تحقيق د.غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٨١. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي ت٦٨٦هـ)، تحقيق د.محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
٨٢. شرح كافية ابن الحاجب، للرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي ت٦٨٦هـ)، تحقيق د.يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٨٣. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت٣٦٨هـ)، تحقيق د. أحمد حسن مهدلي، د. علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٨٤. الشعر والشعراء، لابن قتيبة (عبد الله بن مسلم ت٢٧٦هـ)، تحقيق أ. أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٨٥. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه)، للبخاري (محمد بن إسماعيل ت٢٥٦هـ)، تحقيق د. زهير بن ناصر الناصر، الناشر دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٨٦. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٨٧. ضرائر الشعر، لابن عصفور (علي بن مؤمن ت٦٦٩هـ)، تحقيق د.السيد إبراهيم محمد، ط١ ١٩٨٠م
٨٨. العقد الفريد، لابن عبد ربه (أحمد بن محمد ت٣٢٨هـ)، تحقيق د.مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٨٩. علل النحو، لابن الوراق (محمد بن عبد الله بن العباس ت٣٨١هـ)، تحقيق د.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٩٠. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، للطيبي (شرف الدين الحسين بن عبد الله ت٧٤٣ هـ)، أشرف على إخراجه العلمي د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
٩١. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد ت٢٨٥هـ)، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٩٢. الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق أ.عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٩٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمرو ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٩٤. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي (أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي ت١٠٩٤هـ)، تحقيق د. عدنان درويش، د. محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٥. لسان العرب، لابن منظور (محمد بن مكرم بن على ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٩٦. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
٩٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٩٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ت٥٤٢هـ) تحقيق د.عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٩٩. المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق د.على حيدر، مطبوعات دار الحكمة، دمشق، ١٩٧٢م.
١٠٠. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ت٧٦٩هـ)، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٠١. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٠٢. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٠٣. معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٠٤. معاني القرآن، للفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ت٢٠٧هـ)، تحقيق د.محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
١٠٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق د.مازن المبارك، د.محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
١٠٦. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للرازي (أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
١٠٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (أبي إسحاق إبراهيم بن موسى ت٧٩٠هـ)، الجزء الثالث بتحقيق د.عياد بن عيد الثبيتي، والجزء الرابع بتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، د. عبد المجيد قطامش، والجزء الخامس بتحقيق د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٠٨. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعيني (محمود بن أحمد بن موسى ت٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرَين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
١٠٩. المقرب، لابن عصفور (علي بن مؤمن ت٦٦٩هـ)، تحقيق د.أحمد عبد الستار الجواري، د.عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
١١٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
١١١. المنهل الصافي في شرح الوافي، لبدر الدين الدماميني (ت٨٢٨هـ)، تحقيق د.فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية.

١١٢. نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهَيلي (عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ت٥٨١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
١١٣. النحو المصفى، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.
١١٤. النحو الوافي، أ. عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت.
١١٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
١١٦. الوظائف التداولية في اللغة العربية، د. أحمد المتوكل، دار الثقافة، المغرب، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

Abstract

Why are you and its branches have a linguistic expression that has a wide presence in the speech of the Arabs. Its structural structure is characterized by a fixed formal formulation, with stable forms. Its basis is the disclosure of the speaker's psychological states, with an emotional tone that colors the speech with emotional meanings - towards: denial, exclamation, mockery, reprimand, conviction, blame, reproach, urging, and incapacity - with the intention of alerting the addressee to review himself.

The research was organized in an introduction, an introduction, four sections, and a conclusion, and it was proven with the most important sources and references. The introduction dealt with the importance of the topic, its desired goals, its plan, and its approach, and spoke in the introduction about the essence of the style, its truth, and its provisions. As for the four subjects, the first and second topics combine to draw the features of the composition system in this manner, investigate the images of its construction and composition of its units, and determine its structural patterns and functional purposes. The third and fourth studies are devoted to studying two phenomena that represent two aspects of the compositional problem in this method.

Keywords: Why are you, patterns, purposes, function, structure, connotation.